الفرق بين الاسم والصفة

في كتاب سيبويه

د. محمود عبدالمنعم عبدالله الديب (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فإن القسمة الثلاثية للكلمة (اسم وفعل وحرف) في العربية جعلت الحاجة ماسة إلى بيان الفرق بين الاسم والصفة. ذلك أن غياب الصفة عن القسمة الرئيسة وتصنيفها ضمن قسم الاسم لا يعني أنهما سواء، أو يعني إغفال الحدود الفاصلة بينهما، بل إن التراث النحوي العربي ليعدُّ الفرق بين الاسم والصفة من المسلَّمات التي تُبْنَى عليها بعض قواعد العربية.

وهذا التسليم هو ما حدا بالباحث أن يتتبع هذه الظاهرة في (كتاب سيبويه) ليتثبت: إلى أي مدى كان التفريق بين الاسم والصفة راسخا في الفكر النحوي؟ بالنظر إلى أن الكتاب هو النبع الأول الذي صدرت عنه أفكار النحاة لا باعتباره نقطة بدء تأريخية للفكر النحوي العربي فحسب، بل لكونه موردا ما زالت دفقاته وإشعاعاته تغمر الباحثين وتمدهم بإجابات لما قد يطرأ على أذهانهم من أسئلة.

(*) مدرس بكلية اللغات التطبيقية – الجامعة الأهلية الفرنسية في مصر.

وقد مضى الباحث مختبرا هذه الفرضية في كتاب سيبويه، ولأن البحث العلمي لا تُقَرَّر نتائجُه بالظنون فقد عزم الباحث على النظر في نصوص الكتاب مستقصيا المواضع التي يمكن أن يكون سيبويه قد أشار فيها إلى الفروق بين الاسم والصفة، وقد تراءى للباحث أن يُصَنِّفَ تلك الفروق في ثلاثة مستويات: تركيبي ودلالي وصرفي[١].

واقتضى رصد هذه الفروق في مستوياتها الثلاث تحديد مفهوم الاسمية والوصفية عند سيبويه.وقد كان اسم الجنس الجامد الذي عَيَّنه سيبويه بالأمثلة (رجل وفرس وحائط) في أول كتابه هو الأصل النموذجي الذي يحمل خصائص الاسم كافة. وفي المقابل كان (اسم الفاعل والمفعول) الأصل في الصفة عند سيبويه، لذا وجد الباحث أن الفروق بين الاسم والصفة أجلى ما تكون في الكتاب بين هذين النوعين اللذين يمثلان جوهر خصائص الاسم والصفة.

وعلى ما بين النوعين المتمايزين من حدود صرفية فاصلة فإن الغلالات الدلالية قد تبيح للصفة استعمالا اسميًا والعكس، مما يتبدَّى آثاره في التركيب، وحينئذٍ يصرح سيبويه بمواطن المخالفة، وذا يدعوه للنصّ على ما كان ينبغي للاسم أو الصفة، فتتبدّى بجلاء نظرته للفروق بينهما بما ينطوي عليه ذلك من تحديد الخصائص الأصيلة لكلا النوعين.

ونظرا لأنَّ نص سيبويه هو مدار البحث فقد دار معه الباحث حيث دار، مشفوعا –في بعض الأحيان – بتوضيح للسيرافي في شرحه الكتاب حيثما اقتضت الضرورة. وقد توخى الباحث أن يكون نص الكتاب هو الأكثر حضورا

(١) آثر الباحث هذا الترتيب اتباع الطريقة سيبويه في كتابه، حيث بدأ بالمركبات وانتهى بالجزئيات (الأبنية الصرفية).

في متن البحث. أما ما اقتضته ضرورة التفسير من مجهودات علماء العربية بعد سيبويه، فقد وُضِع – غالبا –في الحاشية، لئلا يجور على نص الكتاب.

لقد كان الهدف من هذا البحث اختبار وجود فروق بين الاسم والصفة عند سيبويه.وفي سبيل إنجاز هذا الهدف قَسَّم الباحث الموضوع مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الاسمية والوصفية عند سيبويه:

وفيه تحديد للاسمية بـــ(اسم الجنس الجامد) والوصفية بـــ(اسمي الفاعل والمفعول) لجريانهما على الفعل وما لحق بهما مقابلا للاسم.

المبحث الثاني: الفروق التركيبية والدلالية والصرفية:

وفيه ثلاث مسائل أساسية:

أولاً: الفرق التركيبي: وفيه رصد الباحث – وفقًا لسيبويه –اختلاف مواقع الاسم والصفة في الجملة وأسباب ذلك التباين.

ثانيًا: الفرق الدلالي: وفيه تحديد للخصائص الذاتية للاسم ببيان ما يُفْهَم عند استعماله من إشارته إلى الذات، وتلك التي تخص الصفة من إشارتها إلى الحدث والزمن كما أشار سيبويه.

ثالثًا: الفرق الصرفي: وفيه بيان للفرق بين الاسم والصفة من حيث الجمع والتأنيث والتصغير والبنية، وما قد يطرأ على بعض هذه البنى من قلْبٍ أو تسكينٍ إمعانًا في الفصل بينهما على حَدِّ نَصِّ سيبويه.

وانتهى البحث بخاتمة فيها رصد لأهم النتائج التي أثمرها النظر في هذه الظاهرة وفقًا لرؤية سيبويه.

والله من وراء القصد،،،

المبحث الأول

مفهوم الاسمية والوصفية عند سيبويه

استغنى سيبويه في أول (الكتاب) عن حَدِّ الاسم بأمثلته: (رجل، وفرس، وحائط)[1]، وجميعها: نكرة، مفرد، مذكر. وتلك أدلة الأصل والسبق أو (الأُوَل) بنص سيبويه، فالتنكير قبل التعريف، والإفراد أوَّلُ يتلوه الجمع، والتذكير سابق على التأنيث[2]، وهذه (الأُوَل) كلها أشد تمكنا من نقيضها، من جهة صرفها[3].

ويعلل السيرافي هذا الاختيار في الأمثلة مقتصرا على (رجل، وفرس)، بأنه "أخف الأسماء الثلاثية، وأخفها ما كان نكرة للجنس"[4]، واختيار سيبويه هذا يبين أن (اسم الجنس الجامد) الدالّ على ذات[5]، هو صاحب الأصالة الاسمية،

---

(١) الكتاب: ١/١٢، لم يرد مثال (حائط) في شرح السيرافي، إذ اكتفى بمثالي (رجل، وفرس)، انظر، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١٤، ويرى الدكتور محمود نحلة أن مثال (حائط) دخيل على نص سيبويه، لأن شروح سيبويه اقتصرت على مثالي (رجل، وفرس)، كما أن حائط غير ثلاثي، فضلاً عن أن الأستاذ عبدالسلام هارون وضعه بين معقوفتين إشارة إلى زيادته على ما في النسخة التي اعتمد عليها، ويضاف إلى ذلك أن سيبويه شمل بمثاليه العاقل وغير العاقل، فلا حاجة إلى (حائط)، ولو قيل: إنه قصد به الجماد، لزاد مثالاً للنبات، انظر، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية: ١٧، ١٨.

(٢) المرجع السابق: ١/٢٢.

(٣) المرجع السابق: ١/٢٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/١٤.

(٥) هو أيضًا (اسم العين) في اصطلاح النحويين، وقد زاد الصبَّان في تخصيصه – نقلا عن بعض المحققين – فسماه (الأحاديّ) تمييزًا له عن اسم الجنس الجمعي والإفرادي، انظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٤٤.

أو (الأصل النموذجي) لباب الاسمية، أو (الفرد النمطي)[1] الذي يقع في القلب من دائرة الاسمية، ويقصد به الفرد الذي يحمل جميع صفات القِسْم أو هو أكثر الأفراد حملا لسمات القِسْم الذي ينتمي إليه، وكل ما عداه تابعٌ له، وفرعٌ عليه، كالمصادر والأعلام والمبهمات[2] والظروف... وهو ما يفسره مبدأ (الانحراف التدريجي) الذي يعني أنه لا يمكن لأفرادِ أي صِنفٍ أن يحملوا بشكل متساوٍ جميع سمات القِسْم الواحد، وكلما اتجهنا إلى محيط دائرة الأفراد التي تنتمي إلى قسمٍ، قلَّ عدد السمات التي تحملها الأفراد حتى تقع على فرد لا يحمل من سمات القِسْم إلا سمة واحدة[3]، كتاء الفاعل التي تقتصر على سمة الإسناد في دائرة الاسمية. أما اسم الجنس الجامد، نحو: رجل وفرس، فيقبل التنوين والتعريف بأل والنداء والجر والإسناد... وغيرها، ومن ثم استحق وسم (الأصل النموذجي، أو الفرد النمطي) لقسم الاسم.

استنادًا إلى هذا التحليل نجد (المشتق الوصفي)[4] معدودًا ضمن دائرة الاسمية عامة، غير أن الاسمية والوصفية ثنائية شديدة التمايز في النظامين: النحوي والصرفي، مما اقتضى من سيبويه أن يوازن بينهما باعتبار أن كلا أصلٌ في بابه، وهذه الأصالة المفترضة جَعَلَتْه يُصنِّف الصفات – كما فعل في الأسماء – وفق مبدأ (الانحراف التدريجي) الذي يضع في قلب دائرة القِسْم (الفرد النمطي) ومعياره –في دائرة الوصفية – مدى جريانه على الفعل، أي

(١) انظر، النظرية اللغوية في التراث العربي: ٢١٤.

(٢) استعمل سيبويه مصطلح (الأسماء المبهمة) في مواضع مختلفة من (الكتاب: ٢/٥، ٧٨ – ٣/٤١١)، قاصدا بها: أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة.

(٣) انظر، المرجع السابق: ٢١٤.

(٤) يُقصد به: المشتق الذي يجوز وقوعه نعتا، وهو: اسم الفاعل والمفعول وأبنية المبالغة والصفة المشبهة.

قدرته على العمل واحتمال الضمير[1]، وهما أظهر السمات النحوية للفعل، فالوصفية فعليةٌ بالمعنى النحوي.

بناءً على ذلك عَدَّ سيبويه اسمي الفاعل والمفعول (الفرد النمطي) في دائرة الوصفية أو (الأصل النموذجي) لباب الوصف، وقد عَبَّر سيبويه عن ذلك في غير موضع من كتابه[2]، ومن أصرحها قوله: "فأمَّا الأصل الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فَفَاعِل"[3]، لأنه يعمل "في المعرفة كلها والنكرة، مُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا، ومُظْهَرًا ومُضْمَرًا"[4].

ولا يقلّ اسم المفعول عن الفاعل في أصالة الوصفية، لولا أنه يجري على الفعل المبني للمجهول[5]، ويكاد سيبويه في الكتاب يُسوِّي بينهما، فوجه العمل فيهما جريانهما على الفعل، فـ"الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ"[6]، وفي موضع آخر يقول: "فمفعولٌ مثلُ يُفْعَلُ، وفاعِلٌ مثلُ يَفْعَلُ"[7].

---

(١) انظر، الكتاب: ١٠٨/١.

(٢) انظر، المرجع السابق: ٣٣/١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٧.

(٣) المرجع السابق: ١١٧/١.

(٤) المرجع السابق: ١٠٨/١.

(٥) (المبني للمجهول) ليس من مصطلحات سيبويه، وإنما يُعَبِّر عنه بضبط بنية الفعل دون تصريح لفظي، فيقول:" فإذا قلتَ:فُعِلْتُ أو فُعِلْنَ أو فُعِلْنا من هذه الأشياء، ففيه الغات...". [الكتاب: ٣٤٣/٤].

(٦) المرجع السابق: ١١٧/١.

(٧) المرجع السابق: ١٠٩/١، مما يجعل التسوية بينهما هي الرُّجْحَى في رؤية سيبويه أنه يكاد يُسَوِّي بين بنائي (فَعَلَ، وفُعِلَ)، و(يَفْعَلُ، ويُفْعَلُ) في أمثلته عن الفعل في أول الكتاب، إذ يقول: "فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ، وحُمِدَ...، ومخبراً: [يَقْتُلُ] يَذْهَبُ ويَضْرِبُ، ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ"، [الكتاب: ١٢/١] كأن سيبويه يستبطن في أمثلته مبدأ (كلٌّ أصلٌ في بابه)، وأصالة اسم الفاعل والمفعول في دائرة الوصفية هي امتداد لأصالة بنائي (يَفْعَلُ ويُفْعَلُ)، وهذا صريح تمثيل سيبويه فيما ذكرنا في المتن آنفًا.

ويتلو هذين في دائرة الوصفية (من حيث درجة مشابهة الفعل وقوة العمل) صيغ المبالغة، يقول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعلٍ من إيقاع الفعل إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة. فمَا هو الأصلُ الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِلٌ، وقد جاء فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار"[1]، وإنما جاز فيها ذلك "لأنها بُنِيَتْ للفاعِلِ من لفظه والمعنى واحدٌ وليستْ بالأبنيةِ التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يَدلّك على ذلك أنَّها قليلة، فإذا لم يكن فيها مبالغةُ الفِعل فإنّما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ"[2]، فدلالة المبالغة – عند سيبويه –هي وجه الوصفية أو باب الفعلية المعتزمة في أبنية المبالغة وإلا فنحن بإزاء ما هو بمنزلة اسم الجنس الجامد كغلام وعبد.

وأدنى من ذلك درجة الصفة المُشَبَّهَة باسم الفاعل، إذ لم "تقو أن تعمل عَمَلَ الفاعل لأنّها ليست في معنى الفِعل المضارِع، فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل[3] فيما عَملتْ فيه"[4]، ولذا كانت الإضافة فيها أحسن وأكثر[5].

وأبعدُ موقعًا من (الفرد النمطي) في دائرة الوصفية اسمُ التفضيل، إذ هو لا يقوى قوة الصفة المُشَبَّهَة[6]، "كما لم تقو المُشَبَّهَة قوة ما جرى مجرى الفعل"[7].

(١) المرجع السابق: ١/١١٠.
(٢) المرجع السابق: ١/١١٧.
(٣) المراد: اسم الفاعل.
(٤) الكتاب: ١/١٩٤.
(٥) انظر، المرجع السابق: ١/١٩٤.
(٦) انظر، المرجع السابق:١/٢٠٣
(٧) المرجع السابق: ١/٢٠٤.

وبالرغم من أن الصفة المُشَبَّهَة محمولة على اسم الفاعل، فإنها تكتسب موقعًا خاصًا، لأن كل ما حُمِل على الوصفية، كـ(المنسوب، وكل جامد ضُمِّن معنى الصفة)، التحق بباب المُشَبَّهَة لما فيها من ثبوت الصفة لصاحبها في كل الأزمنة ثبوتا عامًّا، وقصور العمل،لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ولا لفظه[١]، وكذا كل ما أُلحِق ببابها، كما سيأتي بيانه.

* *

(١) انظر، المرجع السابق: ١/١٩٤.

المبحث الثاني

الفروق التركيبية والدلالية والصرفية

تعد ثنائية الاسم والصفة من الاتساع والشمول بحيث كانت تقسيمًا فرعيًا كبيرًا ضمن المفهوم العام للاسمية، وقد كانت هذه الثنائية في غاية الوضوح والتمام في فكر سيبويه النحوي، وقد تجلت فروقها في مستويات ثلاثة: تركيبي، ودلالي، وصرفي.

أولا: الفرق التركيبي:

تأتي عبارات سيبويه الشارحة والتمثيلية كاشفة للفروق التركيبية بين الاسم والصفة، فـ"الموصوفة في الأصل هي الأسماء"[1]، أما الصفة فـ"تحلية، نحو: الطويل، أو قرابة، نحو: أخيك وصاحبك، وما أشبه ذلك"[2]، كما أن الصفة تركيبيًا "لا تكون إلا بعد الموصوف"[3].

وعبارة (في الأصل) هي الحدّ الفصل فيما نحن بصدده، لأن معرفة الفروق بين الاسم والصفة لا تكون إلا على جهة أصل الاستعمال، وتوصيف سيبويه السالف توصيفٌ تركيبي، يشير إلى أن كلا من الاسم والصفة لهما مواقع نحوية متباينة، فعلى جهة الأصل – حسب تعبير سيبويه – يشغل الاسم الجامد وظائف لا تشغلها الصفة، وتختص الصفة بوظائف لا يليق لها الاسم، باعتبار الفعليّة[4] في الأول، والجوهريّة[5] في الثاني.

---

(١) المرجع السابق: ١/٢٢٨.

(٢) المرجع السابق: ٢/١١.

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/٤٥١.

(٤) أي: الجريان على الفعل. انظر، الكتاب: ١/١٠٨، ١٩٤.

(٥) أي: باعتبار الجمود، انظر، المرجع السابق: ٢/١١٧.

وكون الأسماء هي الموصوفة يجعلها في موضع الأصالة في تركيب الجملة العربية، فقياسها أن تلي العوامل أصالةً، ولا تكون تابعة[١]، ويستلزم ذلك أن تشغل مواقع مباشرة العامل، نحو: المبتدأ، والخبر، والفاعل والمفعول به والمجرور... وما يتفرع عن هذه الأشياء[٢]، يقول سيبويه في نص قاطع بهذا المبدأ: "ولو قلتَ: ائتِني ببارِدٍ كان قبيحا، ولو قلت: ائتِني بتمرٍ كان حسنا، ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ الصِّفةَ موضعَ الاسم"[٣]. وقد تكررت الإشارة إلى هذا الفصل التركيبي بين الاسم والصفة في غير موضع، ومنه أيضًا قوله: "وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم، وأتاني قائم"[٤]، فموضع الاسم مباشرة العامل[٥] مبتدأً أو مجرورًا بحرف الجر أو فاعلاً على ترتيب أمثلة سيبويه، وليس القبح المذكور في هذا الموضع وأمثاله في الكتاب إلا مخالفة الأصل المقرر[٦].

وتتبدى تطبيقات سيبويه لهذا الفصل التركيبي حين يُخْرَق هذا الأصل، وخَرْقُه في الكتاب على وجهين:

---

(١) انظر، البسيط: ١/ ٢٩٥.

(٢) انظر، المقاصد الشافية: ٤/ ٦٩١، وجدير بالذكر أن ابن جني يرى أن هذه المواقع التي لها حق مباشرة العامل ليست سواء في استحقاق الاسمية، فموضع الفاعل أقوى في طلب الاسم المحض من موضع المبتدأ، يقول: "...إلا أن استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة، لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسما محضا كلزوم ذلك في الفاعل ألا ترى إلى قولهم: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه، أي: سماعك به خير من رؤيته". (الخصائص: ٢/٣٧٢).

(٣) الكتاب: ١/٢٧٠.

(٤) المرجع السابق: ٢/١٢٢.

(٥) وهو أم الفروق التركيبية الفاصلة بين الاسم والصفة.

(٦) انظر، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية: ٤٥.

الأول: الصفة في موضع الاسم:

قرر سيبويه – كما ذكرنا آنفًا – أن للاسم (الجامد) مواضع إعرابية يقبح أن تشغلها الصفة، فإن خُرِق هذا الأصل نبّه على ذلك سيبويه، يقول: "وتقول: ثلاثةُ نساباتٍ، وهو قبيح، وذلك أن النَّسَّابة صفةٌ، فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه، ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم، فإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته، كأنك قلت: ثلاثةُ رجالٍ نساباتٍ"[1].

ووجه القبح – أي: مخالفة الأصل – "أن أسماء العدد تُفَسَّرُ بالأنواع، فيقال: ثلاثةُ رجالٍ... فلذلك لم يعمل على تأنيث ما أضيف إليه، إذ كان صفة وقدَّر قبله الموصوف وجعل حكم تذكير العدد على ذلك الموصوف، فيكون التقدير: ثلاثةُ رجالٍ نساباتٍ"[2].

والإشكال أن موضعَ (المضاف إليه) مُتَعَيِّنٌ للاسم لا الصفة، فإذا تحملت الصفة حذف الموصوف، جاز فيها الجر، وإلا فتبعيتها للاسم قبلها هي وجه الكلام، وفي هذا يقول سيبويه: "تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قرشيون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون. فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر، وهذا يدلك على أن النسَّابات إذا قلت: ثلاثةُ نسَّاباتٍ، إنما يجيء كأنه وصف المذكر، لأنه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم، فلما لم يقع إلا وصفاً صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها"[3].

وأَوْجَهُ من ذلك في الخَرْق أن تلي الصفةُ العامل، وهو موضع متعيّن للاسم أصالة، يقول سيبويه: "... فإنك لو قلت: أتاني اليومَ قويّ، وألاَ بارداً

---

(١) الكتاب: ٣/٥٦٢، ٥٦٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/٢٩٨.

(٣) الكتاب: ٣/٥٦٦، ٥٦٧.

ومررت بجميلٍ كان ضعيفاً ولم يكن في حُسنِ أتاني رجلٌ قويّ وألا ماءَ بارداً ومررت برجلٍ جميلٍ. أفلا ترى أنّ هذا يقبح ههنا... لأنّ الاسم قبل الصفة"[١].

ووجه القبح "أن النعت لا يحسن إلا بذكر المنعوت"[٢]، وكلاهما (القبح وعدم الحسن) يشيران إلى مخالفة الأصل في كون اسم الجنس الجامد (رجل وماء في الأمثلة المذكورة) هو صاحب الأصالة في مباشرة العامل، ولذا قدَّره سيبويه تنبيهًا على الأصل الذي خُرِق.

على أن حلول الوصف محل الاسم في المستوى التركيبي بمباشرة العامل لا يرقى به إلى مرتبة الاسمية المحضة، إذ يجوز أن يكون (أي: الوصف) عاملاً فيما بعده[٣]، وهذي أمكن خصائص الوصف الجاري مجرى الفعل، "وذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررت برجلٍ كريمٍ أخوه، وما أشبه هذا نحو: المسلم والصالح والشيخ والشاب.

وإنما أجريت هذه الصفات على الأوّل حتى صارت كأنها له، لأنك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوبا ومجرورا ومرفوعا والنعت لغيره. وذلك قولك: مررت بالكريم أبوه، ولقيت موسعا عليه الدنيا، وأتاني الحسنة أخلاقه، فالذي أتاك والذي أتيت غير صاحب الصفة، وقد وقع موقع اسمه

---

(١) المرجع السابق: ١/٢١.

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ١٦٥.

(٣) هو ما اصطلح عليه النحاة بعد سيبويه بـــ(النعت السببيّ)، ولم يخلُ الكتاب من إشارة لنواة هذا المصطلح، يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه". الكتاب: ٢/٢٢.

وعمل فيه ما كان عاملا فيه، وكأنك قلت: مررت بالكريم، ولقيت موسعا عليه، وأتاني الحسن، فكما جرى مجرى اسمه كذلك جرى مجرى صفته"[1].

إن وقوع الصفة الفعلية[2] – تركيبيًا – موضع الاسم لا يُكَثِّفها دلاليًا، بحيث تدل على الذات دلالة الاسم، فعملها فيما بعدها يحطها عن مرتبة الاسمية ولو باشرت العامل، لأن هذا العمل يقتضي احتمالها الضمير، وذا يستلزم تقدير الاسم، فالأصل "أن الضمير يعود على ما جرى ذكره من الأسماء"[3]، وهذا وجه تقدير سيبويه.

ومما يُقَوِّي هذا المبدأ أن الصفات التي لا تجري على الفعل[4] فتضعف عن العمل، تصير في حكم الملحقة بالأسماء[5]. وهذا يستلزم – بالضرورة – أن تكون أقدر على مباشرة العامل دون تقدير.

إن تقدير سيبويه موصوفًا للصفات الجارية على أفعالها يعني – فيما يعني – أمرين:

الأول: أن شجاعة هذه الصفات على مباشرة العامل قاصرة عن مرتبة الاسم المحض للسبب الذي تقدَّم.

---

(١) الكتاب ٢/٢٢، جدير بالذكر أن بعض النحاة بعد سيبويه قد عنوا بحصر مواضع حذف الموصوف تركيبيًا كالشاطبيّ في (المقاصد الشافية: ٤/ ٣٦٩)، والسهيليّ في (نتائج الفكر: ١٦٤، ١٦٥).

(٢) أي: الجارية مجرى المضارع، أعني: اسم الفاعل والمفعول، وما يلحق بهما من الصفات العاملة.

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/٣٦٤.

(٤) كأسماء التفضيل، انظر، الكتاب: ١/ ٢٠٤.

(٥) انظر، المرجع السابق: ١/٢٠٤.

الثاني: أن هذه الصفات الفعلية لا يرقى بها مباشرة العامل إلى أن تكون موصوفة، إذ "الموصوفة في الأصل هي الأسماء"[(١)]، "ألا ترى أنك لو قلت: مررت بضاربٍ ظريفٍ زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحا، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه"[(٢)]، وليس القبح هنا إلا الامتناع.

هذا التعيين الدقيق لأصالة الاسم (اسم الجنس الجامد) في تركيب الجملة العربية يعني أنه الأقدر على تلقي أثر العامل مباشرة، وتكثيف هذا الأثر بحيث يقوى على إرساله خارج محيطه إلى الوصف التابع له، أما الوصف فدونه في القدرتين: تلقي الأثر وإعادة إرساله. وإن تسامحت العربية شيئًا في تلقي الأثر، فقد أعجزته بتقدير الموصوف.

إن فعليَّة الوصف تمنعه نسب الاسم حقيقة، وتحول دون الاستواء معه، فلا تزول الفروق إلا ادّعاءً، ذلك أن الفعلية الكامنة في بنية الصفة الجارية مجرى الفعل تتضمن أثرًا زمنيًّا يقصيها درجة أخرى عن جوهر الاسمية

---

(١) المرجع السابق: ٢٢٨/١.

(٢) المرجع السابق: ٢٩/٢، وقد فَصَّل النحاة من بعد سيبويه هذه المسألة، فنبَّه أبو علي الفارسي على أن عمل الصفات راجع إلى جريانها مجرى الفعل، والفعل لا يوصف، فكذلك ما أقيم مقامه [انظر، المسائل الشيرازيات: ٢٨٧/١]، والوصف – كما يذهب ابن أبي الربيع – يُقَوِّي في الوصف جانب الاسم، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل [انظر، البسيط: ١٠٠٠/٢، ١٠٠١]، ويعلل ابن مالك امتناع الصفة العاملة على الوصف، بأن الوصف من خصائص الأسماء، والعمل من خصائص الأفعال [انظر، شرح التسهيل: ٧٤/٣]، والحقيقة أنه لا يكاد يوجد في كل ما قيل أية إضافة لأصل فكرة سيبويه اللهم إلا مزيد تفسير وتوضيح.

البريئة مطلقًا من شبهة الزمن، فلا تخلو الصفة الفعلية من دلالة الحال والاستقبال أو المضيّ.

أما الحال والاستقبال فقول سيبويه: "وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضْرِبُ زيداً غداً. فإذا حدّثتَ عن فعلٍ في حينِ وقوعه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضرب زيداً الساعةَ. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنّما تُحدِّث أيضاً عن اتّصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان مُوَافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولك: كان يَضرب أباك، ويوافِقُ زيدا. فهذا جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في العمل والمعنى منوَّنًا"[1].

أما المضيّ، فقوله: "فإذا أخبرَ أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبَتَّةَ، لأنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارِع له، كما أَشْبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب فكلٌّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنَّهُ إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شُبِّهَ به في الإعراب. وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه، وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ لأنَّه ليس موضعاً للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمروٍ أَمسِ وعبدِ الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَرَبًا شديدًا وعمرٍو"[2].

إن تغلغل الفعلية في بنية الصفة يُعَمِّق الفرق بينها وبين الاسم المحض مهما بدا من تشابه شكليّ، على نحو ما نرى في مسألتي التعريف بـــ(أل) والإضافة، فأصالة التعريف بالألف واللام قصرٌ على الاسم المحض، يقول

(١) المرجع السابق: ١/١٦٤.

(٢) المرجع السابق: ١/١٧١.

سيبويه حاكماً بحرفية (أل) التعريفية: "والحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماءُ هو الحرفُ الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف"(١)، وهذه الأسماء المحضة ونظائرها(٢) صارت معرفة "لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته"(٣).

فإذا اتصل (الألف واللام) بالصفة الفعلية لم تخلص لوجه التعريف، لأنهما – حينئذ – بمنزلة الموصول، يقول سيبويه: "وإذا قلت: هذا الضاربُ، فإنما تُعَرِّفُه على معنى: الذي ضَرَبَ"(٤).

أما الإضافة التي تفيد التعريف فشأنها شأن التعريف بـــ(أل) أصالتها قصرٌ على اسم الجنس الجامد، وضابطها أن يضاف الاسم المحض النكرة إلى معرفة(٥) ويُعبِّر عنه سيبويه بقوله: "والمضاف إلى المعرفة، إذا لم تُرِدْ معنى التنوين"(٦)، ويمثل له قائلاً: "وأما المضاف إلى المعرفة، فنحو قولك: هذا

---

(١) المرجع السابق: ١٤٧/٤، وانظر، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٣- ١٩٦.

(٢) من أمثلة سيبويه الأخرى التي يشير بها إلى تعريف الاسم: "الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك" [الكتاب:٥/٢] وكلها اسم جنس جامد.

(٣) المرجع السابق: ٥/٢.

(٤) المرجع السابق: ١٣٠/١.

(٥) انظر، المرجع السابق: ٥/٢، وفي تفصيل أنواع المعرفة يقول سيبويه: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم تُرد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار" [الكتاب:٥/٢].

(٦) المرجع السابق: ٥/٢، لا يتحقق التعريف بالإضافة – كما هو معلوم – إلا بكون المضاف إليه معرفة، ذلك أن تعريف المضاف مكتسب من مضاف إليه، ومن ثم فإن الإضافة لنكرة لا تفيد تعريفًا، يقول سيبويه: "ومما يدلك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصف بهن النكرة. وذلك أنك تقول فيما كان وصفا: هذا رجلٌ خيرٌ منك، وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ، وهذا مالٌ كلُ مالٍ عندك. =

أخوك، ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته"[1].

وحال الصفة الفعلية مع الإضافة حالها مع (الألف واللام)، لا تخلص لوجه التعريف ولو كان المضاف إليه معرفة، لأن العرب تحذف التنوين والنون من الوصف الجاري مجرى الفعل واللاحق ببابه طلبا للخفة، فينجرّ ما بعده[2]، ولا يغيّر ذلك "شيئًا من المعنى، ولا يَجعلُه معرفةً، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: (كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ) [المائدة: ١٨٥، والأنبياء: ٣٥، والعنكبوت: ٥٧]، و(إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ)[القمر: ٢٧]، و(وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ) [السجدة: ١٢]، و(غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ) [المائدة:١]، فالمعنى معنى (وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ) [المائدة: ٢].

ويَزيدُ هذا عندك بياناً قولُه تعالى جَدُّه: (هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ) [المائدة: ٩٥]، و(عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)[الأحقاف: ٢٤]. فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ"[3].

=ويُستدل على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصف به النكرة ولا تصفه بما توصف به المعرفة، وذلك قولك: هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبلٌ" [١١٠/٢]، وجدير بالذكر أن سيبويه يعد (اسم التفضيل) أقرب شيء إلى الاسمية المحضة لعدم جريانه على الفعل بخلاف اسمي الفاعل والمفعول كما أُشيرَ من قبلُ، انظر، الكتاب:٢٤/٢، ٢٥.

(١) المرجع السابق: ٥/٢، وانظر: ٤٠٩/٣.

(٢) انظر، المرجع السابق: ١٦٥/١، ١٦٦.

(٣) المرجع السابق: ١٦٦/١.

وقد زاد سيبويه المسألة توضيحا وتفصيلا في موضع آخر، يقول: "وممّا يكون نعتاً للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفةٍ قول الشاعر امرؤ القيس:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ لاحَهُ طِرادُ الهَوادِي كلَّ شأْوٍ مُغَرَّبِ

ومنه أيضاً مررتُ على ناقةٍ عُبْرِ الهَواجِرِ.

وممّا يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماءُ التي أُخذت من الفعلِ فأُريدَ بها معنى التنوين. من ذلك: مررتُ برجلٍ ضارِبِك، فهو نعتٌ على أنه سيَضربه، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، ولكن حُذف التنوينُ استخفافا. وإن أظهرتَ الاسمَ وأردتَ التخفيفَ والمعنى معنى التنوين، جرى مجراه حين كان الاسمُ مضمَراً، وذلك قولُك: مررتُ برجلٍ ضاربِه رجل. فإنْ شئت حملتَه على أنّه سيفعَل، وإن شئتَ على أنَّك مررتَ به وهو في حالِ عملٍ، وذلك قوله عزّ وجلّ: (هَـٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)[الأحقاف: ٢٤] فالرفعُ ههنا كالجرّ في باب الجرّ.

واعلم أنَّ كل مضافٍ إلى معرفةٍ وكان للنكرة صفةً فإنّه إذا كان موصوفاً أو وَصْفًا أو خَبَراً أو مبتدأً بمنزلة النكرة المُفرَدةِ، ويدلّك على ذلك قول الشاعر وهو جرير:

ظَلِلنا بمُستَنّ الحَرورِ كأنّنا لَدَى فَرَسٍ مُستَقْبِلِ الرِّيحِ صائمِ

كأنه قال: لدى مستقبلٍ صائمٍ"[1].

وأبعد من هذا في تنكير الصفة أن يجتمع عليها المتعاقبان: (أل) والإضافة، يقول سيبويه: "وقد قال قوم ممن تُرْضَى عربيتهم: هذا الضاربُ

(١) المرجع السابق: ١/٤٢٤- ٤٢٦.

الرجلِ، شبهوه بالحسنِ الوجه"[1]، ويسري هذا الحكم على تلك الصفة التي تجري مجرى المضارع[2] مثناةً أو مجموعةً، "وذلك قولك: هما الضاربا زيدٍ، والضاربو عمروٍ، وقال الفرزدق:

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نهاراً   مِنَ المُتَلَقِّطِي قَرَدِ القُمَامِ"[3].

ولا تمتنع هذي الصفة المذكورة من أن تضاف إلى الضمير، فإذا "قلتَ: هم الضاربوك، وهما الضارباك فالوجه فيه الجرّ، لأنَّك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهَرِ كان الوجهُ الجرَّ إلاَّ في قول من قال: (الحافظو عورةَ العشيرة[4])"[5].

(١) المرجع السابق: ١/١٨٢، ويرى سيبويه أن الجرَّ "في هذا الباب من وجهين من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستخفُّ فيضاف" [١/٢٠١].

(٢) انظر، المرجع السابق: ١/١٨٤.

(٣) المرجع السابق: ١/١٨٤

(٤) نسب سيبويه هذا الشاهد لرجل من الأنصار [١/١٨٥، ١٨٦]، وتمامه:

الحافظو عورةَ العشيرةِ   لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ

وفسر سيبويه نصب (عورة) رغم حذف النون، قائلا: "لم يحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأول مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ". [١/١٨٦]، أي إن الحذف ليس أبعد من التخفيف، على أن سيبويه قصر النصب في هذا الموضع على المضاف إلى ما فيه الألف واللام، يقول: "ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكافُ في موضع النصب، لأنَّك لو كففتَ النون في الإظهار لم يكن إلا جرًّا، ولا يجوز في الإظهار هم ضاربو زيداً، لأنَّها ليست في معنى الذي، لأنها ليست فيها الألفُ واللام كما كانت في الذي " [١/١٨٧].
وجدير بالذكر أن هذا الضرب من الإضافة قصر على الصفة الجارية مجرى الفعل دون المصدر ولو كان عاملاً، وفي هذا يقول سيبويه: "ومن قال: هذا الضاربُ الرَّجُلِ، لم يقل: عجبتُ له من الضَّربِ الرجلِ، لأنّ الضَّاربَ الرجلِ مشبَّهٌ بالحَسَنِ الوجهِ، لأنه وصفٌ للاسم كما أن الحَسَنَ وَصفٌ، وليس هو بحدِّ الكلامِ مع ذلك" [١/١٩٣].

(٥) المرجع السابق: ١/١٨٧.

وإذا كانت الصفة الفعلية المقترنة بأل قد قبلت الإضافة إلى المعرفة[1]، فأهون من ذلك الإضافة إلى النكرة، يقول سيبويه: "فإنْ كففتَ النونَ جررتَ كان المعمولُ فيه نكرةً أو فيه ألفٌ ولام، كما قلت: هؤلاء الضارِبُو زيدٍ، وذلك قولهم: هم الطَّيِّبو أَخْبَارٍ"[2].

ولكن من أين أتى هذه الصفات ضعف التعريف مهما تعاورتها أدواته؟ أو كيف تمكَّن منها التنكير هذا التمكُّن؟

وجواب ذلك – كما في مذهب سيبويه – هذه الفعلية الكامنة في بنية الصفة، فمن هذه الجهة أتاها ضعف التعريف أو تمكُّن التنكير، فالوصف إنما "يكون بمنزلة الفعل نكرةً، وأصل وقوع الفعل صفةً للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة"[3].

---

(١) المعرفة المرادة هنا – على حد كلام سيبويه – عَلَمٌ أو مُعَرَّف بأل أو مضاف إلى ما فيه أل أو ضمير، ولم يخرج النحاة من بعد سيبويه عن هذا الحد.

(٢) الكتاب: ١/٢٠٢.

(٣) المرجع السابق: ١/١٣١، يؤكد سيبويه هذه الفكرة في غير موضع، منبهًا على أصالة اسمي الفاعل والمفعول لجريانها على المضارع، يقول"... فلا يكون ضاربٌ بمنزلة يَفْعَل وتَفْعَل إلا نكرةً" (١/١٣١)، وقد اعتمد السيرافي في شرحه صيغة (يُفْعَل) موضع (تَفْعَل) وقد أشار المحقق (في طبعة دار الكتب والوثائق القومية: ٣/ ٢٦٧) إلى أن رواية (يُفْعَل) بالبناء للمجهول مذكورة في إحدى مخطوطات الكتاب، وهي الرواية التي يرجحها الباحث، لأنه لا فائدة لرواية (تَفْعَل) بالبناء للمعلوم بعد (يَفْعَل) فالموضع ليس موضع إسناد، ولعل هذا ما جعل السيرافي يثبت صيغة (يُفْعَل) في نقله نص سيبويه، معتمدًا ذلك في شرحه، حيث يقول: "يعني: أن اسم الفاعل والمفعول إنما يعمل عمل الفعل إذا كان نكرة، فالفاعل بمنزلة (يَفْعَل)، نحو: ضَارِب، وقاتِل...، واسم المفعول بمنزلة: (يُفْعَل)..." [شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/٤٧٦].

على أن التوصيف الدقيق لحال هذه الصفات أدنى لضعف التعريف منه لتمكن التنكير وإلا فكيف تُطابق موصوفها تعريفًا وتنكيرًا؟ يقول سيبويه: "واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"[1]، فبداهة لا يتساوى نحو: مررتُ برجلٍ طويلٍ، ومررتُ بالرجلِ الطويلِ.

الثاني: الاسم في موضع الصفة:

قرر سيبويه – كما مَرّ – أن الاسم يتخذ تركيبيًّا موضع (الموصوف) أصالةً بما ينبني عليه ذلك من الاحتفاظ بأصل دلالته المعجمية، ومباشرة العامل، والخلو من الضمير، وبراءته من أي شبهة زمنية، وأصالة التعريف بـ(أل) والإضافة، وفي المقابل تحوز الصفة الفعلية موضع (التابع) ومن ثم فهي محجوبةٌ أصالة عن مباشرة العامل، مطبوعةٌ على احتمال الضمير العائد على الاسم (الموصوف)، منطويةٌ على طلب المعمول، ملابسةٌ لدلالة الفعل الزمنية، مجبولةٌ على ضعف التعريف بأل والإضافة.

وقوع الاسم/الجوهر – إذن – موقع الصفة خَرْقٌ للأصل الذي نَبَّه عليه سيبويه صراحة في عنوانه: "(هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة). وذلك قولك: هذا راقودٌ خلا، وعليه نِحْيٌ سمنًا. وإن شئت قلت: راقودُ خَلٍّ وراقودٌ من خَلٍّ.

وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها، لأنّ الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه. فهكذا جرى هذا وما أشبهه"[2].

---

(١) المرجع السابق: ٦/٢.

(٢) المرجع السابق: ١١٧/٢، وانظر: ٣٩٦/١، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٥٣/٢، ٣٥٤.

ووجهُ النصب أو الجر فيما سبق الحَمْلُ على الأصل، فالنصبُ على التمييز والجرُّ على الإضافة، وكلاهما من الأجناس أو الجواهر[1]، أما حَمْل الجوهر على الصفة فقبيح، أي: خرق للأصل المذكور، لكنه غير ممتنع في كلام العرب، يقول سيبويه: "... لو قلتَ: له خاتَمٌ حديدٌ، أو هذا خاتَمٌ طينٌ، كان قبيحًا"[2].

والوصف بالجوهر يقتضي خروجه عن أصل معناه إلى معنى وصفي تأويلاً أو تشبيهًا، يقول سيبويه في توجيه جَرِّ الجوهر في نحو: "مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديدا، ومررت برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه، إذا كنت تشبهه"[3].

وينبني على هذا التأويل إنزال الجوهر منزلة الصفة المُشَبَّهَة[4]، فيتبع موصوفه في الإعراب ويرتفع معموله على أنه فاعل[5]، كما في نحو: مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها[6]، ومررت برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه[7].

فإن قُصِدَ حقيقةُ الجوهر بلا تأويل، لم يعد للصفة موضعٌ في الكلام، وفي هذا يقول سيبويه: "فإن قلتَ: مررت بدابّةٍ أسدٌ أبوها، فهو رفع، لأنك إنما تخبر أن أباها هذا السبع. فإن قلتَ: مررت برجلٍ أسدٌ أبوه، على هذا المعنى رفعت إلا أنك لا تجعل أباه خلقه كخلقة الأسد ولا صورته. هذا لا يكون ولكنه يجيء

(١) انظر، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/٤٤٦، ٤٤٧.
(٢) الكتاب: ٢/٢٣.
(٣) المرجع السابق: ٢/٢٨، ٢٩.
(٤) انظر، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٣٥٤.
(٥) انظر، المرجع السابق: ٢/٣٥٤.
(٦) انظر، الكتاب: ٢/١١٧.
(٧) انظر، المرجع السابق: ٢/٢٨.

كالمثل"[1]، وفي موضع آخر يقول: "(هذا باب الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة)، وذلك قولك: مررت بسَرْجٍ خَزٌّ صُفّتُه، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها، ومررت برجلٍ فضةٌ حليةُ سيفِه. وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قِبَل أنه ليس بصفة. لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحا إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفَّةُ خَزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ وصُفَّةٌ من خَزٍّ. فكذلك هذا وما أشبهه"[2].

على أن إنزال (الجوهر) منزلة (الصفة المُشَبَّهَة) على التأويل المذكور لا يرقى بالفرع إلى مرتبة الأصل[3]، ذلك أن المُشَبَّهَة - حال وقوعها نعتًا - يجوز لها أن تباشر العامل بعد حذف الموصوف، وليس للجوهر- حال وقوعه موقع النعت - ذلك، يقول سيبويه: "ويدلك أيضا على أنه ليس بمنزلة حَسَنٍ وكريمٍ أنك تقول: مررتُ بحسنٍ أبوه، وقد مررتُ بالحسنِ أبوه، فصار هذا بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: مررتُ بحسنٍ، إذا جعلتَ الحسنَ للمرور به، فمن ثم أيضا قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ ملازِمِه أبوه، كأنهم قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ، وبرجلٍ ملازمٍ، ولا تقول: مررتُ بخزٍّ صُفّتُه ولا بطينٍ خاتمُه، لأن هذا اسم"[4].

وتفسير ذلك أن مباشرة الصفة (المُشَبَّهَة هنا) للعامل بعد حذف الموصوف - وإن كان خروجًا على الأصل - فهو جائز، لأن المراد من الجملة مفهوم بتقدير الموصوف، ويُسْرُ التقديرِ راجعٌ إلى أن المتكلم خرق أصلاً واحدًا لا

---

(١) المرجع السابق: ٢/٢٩.

(٢) المرجع السابق: ٢/٢٣.

(٣) الفرع – هنا – هو الجوهر، لشغله موضع الصفة، والأصل هو الصفة المشبهة، لأنها هي المقيس عليها.

(٤) الكتاب: ٢/٢٣، ٢٤.

يؤدي خَرقُه إلى لَبْسٍ في الفهم، أما في حال حذفِ موصوفِ الجوهر المؤول بالصفة فاللبس غير مأمون، لأنه خَرْقٌ لأصلين، أولهما: إحلال الصفة محل الموصوف بعد حذفه، وثانيهما: أن في حذف الموصوف ارتدادٌ بالجوهر المؤول إلى أصالته في مباشرة العامل من غير تأويل، وهو معنى غير معتزم في الجوهر بعد تأويله بالصفة، فنزع التأويل هو الانتقاض والانتكاث لو تمثلنا تعبير ابن جني[1]، وذلك على نحو ما نرى في قول القائل: مررتُ بأسدٍ، وهو يقصد: مررتُ برجلٍ أسدٍ، فلا شك أن اللبس حاصلٌ بحذف الموصوف، لأن السامع لن يفهم من نحو (مررتُ بأسدٍ) إلا حقيقة الجوهر، أي: (الأسد) بوصفه (السبع المعروف) لا شجاعة الرجل وجرأته، ومن ثم امتنع الحذف كما نبَّهَ سيبويه.

ثانيا: الفرق الدلالي:

الدلالة هي نواة الفرق الأولى بين الاسم المحض (اسم الجنس الجامد) والصفة الفعلية (أي: التي تجري مجرى الفعل)، وتمثيل سيبويه للاسم بــ"رجل"، و"فرس" يتضمن حمولات دلالية أساسية، كونه وسمًا على ذات خالصة للمادة المدركة بالحواس أظهرها العين[2]، مُجَرَّدًا – في قصد الوضع – من أي معنى وصفي، وهذا التجريد من دلالة الوصف هو ما يهيئه تركيبيًّا أن

---

(١) انظر، الخصائص: ٢٣٨/٣.

(٢) (اسم العين) في اصطلاح النحويين هو نفسه اسم الجنس الجامد، والإشارة إلى مادية الاسم بما يحتم مرئيته ظاهر في كلام سيبويه في مواضع أخرى من الكتاب، ومن ذلك قوله: "والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ. ألاَ ترى أنّهم يخُصُّونها بأسماء كزيد وعمرو وفي قولهم مكّةُ وعمان ونحوهُما وتكون منها خِلَقٌ لا يكون لكلّ مكان ولا فيه، كالجبل والوادي والبحر والدّهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثّةٌ" (٣٦/١، ٣٧)، والجثة لها حيز محسوس ومرئي.

يكون في موضع الموصوف[1] كما قرر سيبويه فيما ذكرنا، كما أنه (أي: الاسم) خالٍ من ملابسة الفعل فلا أثر فيه لشبهة الزمن، ومن هذه الجهة امتنع إعماله.

إن الدلالة المادية للاسم هي صفته الذاتية، لذا عَدَّ سيبويه أمثلته، كالطين والأسد والفرس و...، جواهر[2] أو جثثًا[3]. وتلك الجواهر أو الجثث هي مادة المعاجم الأساسية بهذا الاعتبار المستقل المحدد في الذهن، وهذا التحديد هو ما

---

(١) اختصاص الاسم بموضع الموصوف يبقى محفوظا له ما دام خاليا من شبهة الوصفية، فإذا لابسته شبهتها بطريق التأويل أو التشبيه – كما مر – جاز إزاحته إلى موضع الصفة، وقد تلحق الاسم شبهة الوصفية وهو في موضع الموصوف، فيستغني عن الوصف وذلك بأحد طريقين:
الأول: الأداء الصوتي معززا بإشارات الوجه والجسد، وقد فَصَّل ابنُ جني القول في ذلك، انطلاقا من نص سيبويه، يقول ابن جني: "وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب [١/٢٢٦] من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بـ(إنسان) وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخَّلا أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة". [الخصائص: ٢/٢٧٢، ٢٧٣].
الثاني: التصغير، لأن المُصَغَّر "دالٌّ على الصفة والموصوف المعين معا، إذ معنى (رُجَيْل): رجلٌ صغيرٌ". [شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٢٤٢] فإذا قيل: جاء رُجَيْلٌ، بقصد هوان الشأن، استغنى عن الصفة، لأنها صارت ملابسة لبنية الاسم بحكم دلالة التصغير.

(٢) انظر، الكتاب: ٢/١١٧.

(٣) انظر، المرجع السابق: ١/١٣٦، ٢/٣٧.

يمنحها سمة الاختصاص الذي عناه سيبويه في قوله: "الأسماءُ المختصَّةُ نحوُ: حِمارٍ وجِدارٍ ومالٍ..."[1]، وتسري هذه السمة الدلالية على أسماء الأماكن، نحو: الدار، والطريق، والبيت... وهي في اصطلاح سيبويه (الأماكن المختصة)[2]، ويشير إليها الدكتور محمد عبادة بمصطلح (ظرف المكان المختص): "وهو ما له هيئة أو شكل محسوس، وله حدود تحصره، وتحدد جوانبه"[3].

وتتأكد هذه الخصائص الدلالية وما ينبني عليها من تهيئة تركيبية لدى سيبويه حين تضارع الصفة الاسم دلاليًّا لا على سبيل الاستعمال النحوي كما مرَّ، بل بحشدها بدلالة الاسمية بداية بما يكفل لبعضها وجودا معجميًّا كاسم الجنس الجامد، يقول سيبويه: "وتقول: ثلاثةُ دوابَّ، إذا أردتَ المذكر، لأن أصل الدابّة عندهم صفة، وإنما هي من دببتُ، فأجروها على الأصل، وإن كان لا يُتكلم بها إلا كما يُتكلم بالأسماء"[4]، ومن ثم لم يتكلف لها سيبويه تقدير الموصوف، ذلك أنه كلما قويت دلالة الاسمية فيما كان صفة، ضعف تقدير الموصوف إلى حد المنع.

(١) المرجع السابق: ١/٤٢٠. هل استقلال اسم الجنس الجامد [وكذا العَلَم] بمعنى مختص في الذهن هو ما جعل سيبويه يطلق عليه مصطلح (الأسماء التامة) في مقابل الأسماء المفتقرة إلى صلة توضحها؟ يقول سيبويه: "الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام" [الكتاب: ٢/٤١١]، ويقول أيضا في موضع آخر: "وكذلك مَنْ ومَا وأيُّهم، إنما هُنّ بمنزلة أيْنَ لا تمكَّنُ تمكُّنَ الأسماء التامة نحو: زيدٍ ورجلٍ. وهُنّ حروف استفهام كما أنّ أيْنَ حرف استفهام".[الكتاب: ٣/٤٧٩].

(٢) المرجع السابق: ١/٤١٢.

(٣) معجم مصطلحات النحو والعروض والقافية: ٢٠٢، ٢٠٣.

(٤) المرجع السابق: ٣/٥٦٣.

وتمكين الاسمية في بُعْدِها الدلالي داخل بنية الصفة قد أباح لها أن تتسلل إلى باب التكسير فتعامل معاملة الاسم الجامد، وقد سلَّط سيبويه الضوء على بعض هذه المتسللات لئلا يواري قناع الاسمية نسبها الوصفي الأول، يقول سيبويه: "وقد كسروا شيئا منه [أي: من الرباعي] من بنات الواو على أفعالٍ، قالوا: أفلاءٌ وأعداءٌ والواحد: فَلُوٌّ وعَدُوٌّ... وعَدُوٌّ وصفٌ ولكنه ضارع الاسم"[1].

وتتجلى قوة الدلالة الاسمية في بنية الصفة في امتناع ذكر الموصوف مطلقا، ولا سيما حين يشير سيبويه إلى صفات أخرى لم تقو فيها الاسمية هذه القوة، فيتسلل إليها – على قلة – في بعض الاستعمالات الموصوفُ، يقول سيبويه تصريحًا بالفكرة في عنوان الباب: "هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام. وذلك: أَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعًى. فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً وقد جعله بعضهم صفة"[2]، ومن هذا الباب أيضًا كما ورد في الكتاب: أدهم للقيد، والأسود والأرقم للحية[3]، ومنه أيضًا: الأبرق، والأبطح، والأجرع[4]، وعلى غلبة دلالة الاسمية في هذي الأمثلة فلم تخل بعض استعمالات العرب من ذكر الموصوف تغليبًا لدلالة الوصفية، "قالوا: تيسٌ أبرقُ،

(١) المرجع السابق: ٣/٦٠٨.

(٢) المرجع السابق: ٣/٢٠٠، وقد فَصَّل سيبويه هذه المغالبة الدلالية للصفة قائلاً: "وذلك لأن الجَدْلَ شدة الخلق، فصار أَجْدَلٌ عندهم بمنزلة شديدٍ.

وأما أَخْيَلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحه لُمَعَة سوداء مخالفة للونه.

وعلى هذا المثال جاء أَفْعًى، كأنه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر".

(٣/٢٠٠، ٢٠١).

(٣) المرجع السابق: ٣/٢٠١.

(٤) المرجع السابق: ٣/٢٠١.

حين كان فيه سوادٌ وبياضٌ. وكذلك الأبطحُ إنما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك الأجرعُ إنما هو المكان المستوي من الرمل المتمكن. ويقال: مكانٌ جَرِعٌ. ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبغث فهو صفة جُعِل اسما، وإنما هو لون. ومما يُقَوّي أنه صفة قولهم: بطحاء وجرعاء، وبرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث أَحْمَر"[1].

وثمة صفات أخرى، نحو: (جَنوبٌ وشَمَالٌ، وحَرورٌ وسَمومٌ، وقَبُولٌ ودَبُورٌ)[2] ضعفت فيها دلالة الاسمية، فغلب ذكر الموصوف قبلها، "لأنها صفاتٌ في أكثر كلام العرب: سمعناهم يقولون: هذه ريحٌ حَرورٌ، وهذه ريحٌ شَمَالٌ، وهذه الريحُ الجنوبُ، وهذه ريحٌ سَمومٌ، وهذه ريحٌ جَنوبٌ. سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره. قال الأعشى:

لهــا زَجَــلٌ كحَفيــفِ الحَــصادِ صادَفَ باللَّيل رِيحــاً دَبــورَا

ويُجْعَل اسماً، وذلك قليل، قال الشاعر:

حَالت وحِيــلَ بها وغَيَّــرَ آيَهــا صرفُ البِلَى تجري بــه الرِّيحــانِ

ريحُ الجَنوبِ مع الشَّمال وتــارةً رِهَمُ الرَّبيع وصائبُ التَّهْتــانِ"[3]

وعليه فقوة الدلالة الاسمية تتحقق في الوصف على ثلاث درجات:

(١) المرجع السابق: ٣/٢٠١، ٢٠٢.

(٢) انظر، المرجع السابق: ٣/٢٣٧.

(٣) المرجع السابق: ٣/٢٣٨.

الأولى: امتناع ذكر الموصوف ألبتة، نحو: الدابة، والكاهل والغارب والساعد[1]، فأمثال هذه الصفات "لا يُتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء"[2]، بنص كلام سيبويه.

الثانية: ذكر الموصوف على قلة في الاستعمال، إذ الأكثر الاستغناء عنه.

الثالثة: ذكر الموصوف قبل الصفة في أكثر كلام العرب، كما مر آنفًا[3].

إذن يمكن القول: إنّ مضارعة الصفة للاسم دلاليًّا ولا سيما الدرجة الأولى، يبيح لها الاستيلاءَ على ما كان للاسم من استقلال المعنى واختصاصه، واحتلالَ موضع الموصوف على وجهٍ أقرب شيء إلى الأصالة، والخلوّ من معنى الفعل بما يتضمنه ذلك من امتناع العمل والبراءة من شبهة الزمن، وذلك بحكم دلالة الاسمية التي كُثِّفَتْ فيها. وقد كانت هذه عَيْن الفروق بين الاسم والصفة، فما كان من خَرْقِ الحدودِ الفاصلة بينهما إلا تجلية هذه الفروق وإقرارها على جهة الأصل الذي عناه سيبويه.

ثالثا: الفرق الصرفي:

وفيه رصد للفرق بين الاسم والصفة من حيث البِنْيَة، والجمع والتأنيث والتصغير.

(أ) الفرق في البِنْيَة:

---

(١) انظر، المرجع السابق: ٤/ ٢٤٩.

(٢) المرجع السابق: ٣/٥٦٣.

(٣) جدير بالذكر أن بعض النحويين – بعد سيبويه – قد عُنوا بذكر أقسام حذف الموصوف، ولعل أظهر من فَصَّل ذلك – فيما قرأتُ – اثنان: السهيليّ في (نتائج الفكر: ١٦٥، ١٦٦)، والشاطبيّ في (المقاصد الشافية: ٤/٣٦٩).

تَعَرَّضَ سيبويه للفَرْق بين الاسم والصفة صرفيًّا من حيث عدد الأحرف المكوِّنة لبنية الكلمة مجردةً ومزيدةً، وما يطرأ على بعض بنى الاسم والصفة من قَلْبٍ في الاسم وتسكينٍ لعين الصفة، للفصل بينهما طبقا لمبدأ الخفة والثقل، كما يلي:

(١)التجريد والزيادة:

ذهب سيبويه إلى أن عدد أحرف بنية الكلمة تجريدًا وزيادةً أحد الحدود الصرفية الفاصلة بين الاسم والصفة فذكر أن الاسم والصفة لا يأتيان على حرفٍ واحدٍ. وتعليل ذلك في الاسم أن "المُظْهَر لا يكون على حرف واحد أبدًا، لأن المُظْهَر يُسكَتُ عنه وليس قبله شيء ولا يُلحَقُ به شيء، ولا يُوصَلُ إلى ذلك بحرفٍ، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ وإنما يجيء لمعنى[١]"[٢]. ويسري حُكم الاسم على الصفة لأنها – كما مَرَّ – معدودة ضمن المفهوم العام للاسمية، وفي هذا يقول سيبويه: "ولا يكون شيء من الفِعْل على حرف واحد، لأن منه ما يضارع الاسم وهو يتصَرَّف ويُبْنَى أبنيةً[٣]، وهو الذي يلي الاسم، فَلَمَّا قَرُب هذا القُرْب لم يُجْحَفْ به"[٤].

---

(١) المقصود حروف المعاني المبنية على حرف واحد، نحو: واو العطف، باء الجر، تاء القسم،...

(٢) الكتاب: ٢١٨/٤.

(٣) فالفعل يُشْتَق منه "مصدر وفاعل ومفعول، وكل ذلك أسماء، وهي تتصرف بالأبنية، والأبنية مختلفة، فَعَل وفَعِل وفَعُل وما أشبه ذلك ما يحتاج إلى حروف يتبين فيها اختلاف الأبنية" [شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٩٥/٥].

(٤) الكتاب: ٢١٩/٤.

أما ما جاء على حرفين فموضعُ فَرْقٍ بين الاسم والصفة، إذ نَبَّه سيبويه على أن الاسم المُظْهَر قد يأتي على حرفين محذوفًا ثالثه، وفي ذلك يقول: "ثم الذي يلي ما يكون على حرفٍ ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المُظْهَرَة المتمكنة والأفعال المتصرفة. ذلك قليل، لأنه إخلالٌ عندهم بهنّ، لأنه حذف من أقلّ الحروف عددًا.

فمن الأسماء التي وصفتُ لك: يَدٌ، ودم، وحِرٌ، وستٌ وسَهٌ يعني الاسْت، ودَدٌ وهو اللهو، وعند بعضهم هو الحِينُ. فإذا ألحقتَهَا الهاء كثرتْ، لأنها تقوى وتصير عدَّتُها ثلاثةَ أحرف"(١).

ولم تَجِئْ في العربية صفةٌ على حرفين، يقول سيبويه: "ولا يكون شيء على حرفين صفةً حيث قَلَّ في الاسم، وهو الأوّل الأمكن"(٢).

يبدأ الاشتراك بين الاسم والصفة فيما جاء على ثلاثة أحرف مجردةً على حد قول سيبويه: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنه كأنه هو الأوّل، فمِن ثَمَّ تمكّن في الكلام"(٣).

على أنَّ اشتراك الاسم والصفة في بناء الثلاثي المجرد لا يُسَوِّي بينهما، إذ الاسم – فيما جاء مُجَرَّدًا – هو الأول والأمكن، وكيف لا يكون كذلك

(١) الكتاب: ٢١٩/٤، يقول سيبويه: "وما لحقته الهاءُ من الحرفين أقل مما فيه الهاء من الثلاثة، لأن ما كان على حرفين ليس بشيء مع ما هو على ثلاثة، وذلك نحو: قُلَةٍ، وثُبَة، ولِثَةٍ، وشِيَة، وشَفَة، ورِئَة، وسنة، وزنة، وعدة، وأشباه ذلك". [الكتاب: ٢٢٠/٤].

(٢) المرجع السابق: ٢٢٠/٤.

(٣) المرجع السابق: ٢٢٩/٤، ٢٣٠.

والصفة محمولةٌ على أوزانه، لا تنفرد دونه – في الثلاثي – بوزن مختص[١]؟ وإنما يختص بناء (فِعِل) بالاسم وعليه مثال واحد (إِبِل)[٢].

وتأتى أبنية الرباعي والخماسي المُجَرَّدين مشتركة بين الاسم والصفة[٣]، والملاحظ أن الصفة في أبنية سيبويه (مجردةً ومزيدةً) هي المُشَبَّهَة التي لا تجري على الفعل، إذ وَضْعُهَا بإزاء أبنية الاسم يقتضي نَوْعَ ارتجالٍ لا تخلو منه المُشَبَّهَة لبعدها عن معنى المضارع ولفظه.

إذن تَمَكُّنُ الاسمِ في التجريد حَدٌّ يفصله عن الصفة الجارية على الفعل، فاسما الفاعل والمفعول من الثلاثي يأتيان على (فاعِل، ومفعول) وكلاهما مزيد، الأول بالألف والثاني بالميم والواو[٤]، أما غير الثلاثي منهما فَتَبَعٌ للفعل في بنائه وضبطه، يقول سيبويه: "ويكون فُعِلَ على مثال أُفعِلَ، لأنك لا تريد بفُعِل شيئًا لم يكن في فَعَل ويكون الاسم من الفاعل والمفعول بمنزلة الاسم من أَفْعَلَ لو تَمَّ، لأن عِدَّته كعِدَّته، وسكونُه كسكونه، وتحرُّكه كتحرُّكه، إلا أنهما اختلفا في

(١) انظر، المرجع السابق: ٢٤٢/٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٥– ٩٧، والأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه: ٥، ٣٣.

(٢) اُستُدرِك على سيبويه في هذا البناء بأمثلة أخرى بعضها أسماء كـ(إِبِد) وبعضها صفات كـ(امرأة بِلِز للضخمة القصيرة)، وجميع الأمثلة المستدرك بها مختلفٌ فيها وبعضها الأصل فيها سكون العين، وكسرها إتباعًا باسم ليمكن الوقف بالسكون. انظر في تفصيل ذلك: الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه: ٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٥، ٩٦، وانظر أيضا: كتاب شرح أبنية سيبويه: ٥٤، والاستدراك على سيبويه: ٢٩.

(٣) انظر، الكتاب: ٢٨٨/٤، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٢.

(٤) زيادة الميم في أول (مَفْعُول) جعلته أقرب من (فاعل) إلى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، انظر، شرح شافية ابن الحاجب: ١١٧/٣.

موضع الزيادة. وذلك قولك: قوتل ومقاتِل للفاعل، ومُقاتَل للمفعول"[١]، وفَصَلُ ما بين الفاعل والمفعول من غير الثلاثي "الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحِقتُه أولا مضمومة"[٢].

ولا يخلو اسم الفاعل والمفعول من الرباعي المجرد من تلك الزيادة اللازمة (الميم)، نحو: مُدَحْرِج ومُدَحْرَج جريًا على يُدَحْرِج ويُدَحْرَج[٣].

الزيادة أصلٌ في الوصف وقياسٌ فيه لجريانه على الفعل، "والزوائد بابُها الأفعال"[٤]، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس اسم من الأفعال التي لحقتها الزوائد يكون أبدًا إلا صفة، إلا ما كان من مُفْعَلٍ فإنه جاء اسمًا في مُخْدَعٍ ونحوه"[٥]، لذا كان الاسم بابُه الأمكنُ التجريدُ، فكأن إجحافَه بمجيئه على حرفين تمكينٌ له في هذا الباب دون الوصف، كما أن الزيادةَ اللاحقة باسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي والرباعي المجردين تمكينٌ لهما في الوصفية.

---

(١) الكتاب: ٢٨١/٤.

(٢) المرجع السابق: ٢٨٢/٤.

(٣) انظر، المرجع السابق: ٢٨١/٤.

(٤) المنصف: ٢٩/١.

(٥) الكتاب: ٢٨١/٤، وفي هذا الباب يقول ابن جني: "والزيادة بالفعل وما شابهه أحق، ومن ذلك أنك لا تجد اسمًا اجتمع في أوله زيادتان إلا أن يكون جاريًا على الفعل، نحو: منطلق ومستخرج، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة، لما جاز وقوع زائدين في أولهما، وكذلك ما أشبهها من أسماء الفاعلين والمفعولين". [المنصف:٢٩١/١] ولما كان "الفعل في الزوائد أقعد" [المنصف: ٢٩/١]، فإنها "لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها وكثرتها في الأفعال، فكأن الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يُعْبَأ بها لذلك" [المنصف:٣٠/١].

(٢) القَلْب والتسكين:

رأي سيبويه أن بعض أبنية الاسم تُقْلب فيها الياء واوا لفصلها عن الصفة[١]، وقد خَصَّ ذلك بوزني (فَعْلَى) و(فُعْلَى). وشَرْطُ القلب فيما جاء على (فَعْلى) اسمًا أن تكون لامه في الأصل ياء وليس قبلها ما يُوجب قلب الياء واوًا[٢]، يقول سيبويه: "هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا ليُفصل بين الصفة والاسم وذلك فَعْلَى. إذا كانت اسمًا، أبدلوا مكانها الواو، نحو: الشَّرْوَى، والتَّقْوَى، والفَتْوَى[٣].

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو: صَدْيَا وخَزْيَا وريَّا. ولو كانت ريًّا اسمًا لقلتَ: رَوَّى، لأنك تبدل واوًا موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين"[٤].

وشرط القلب فيما جاء على (فُعْلَى) اسمًا أن تكون عين الفعل منه ياء فتقلب واوًا لانضمام ما قبلها، وإن كان صفة يُكْسَر ما قبل الياء لتسلم من القلب[٥]، يقول سيبويه: "هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا وذلك فُعْلَى إذا كان اسمًا. وذلك الطُّوبَى والكُوسَى، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً.

---

(١) انظر، المرجع السابق: ٣٨٩/٤.

(٢) انظر، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٠٥/٥.

(٣) زاد السيرافي في شرحه مثال (الرَّعْوَى)، وفَسَّر القلب في نحو: رَعْوَى وشَرْوَى بأن "القياس رعيًا وشريًا، لأنه من رعيت وشريت وليس قبلها ما يوجب قلب الياء واوا" [٣٠٥/٥]

(٤) الكتاب: ٣٨٩/٤.

(٥) انظر، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٧١/٥.

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فعلٍ منها يعني بِيضٌ. وذلك قولهم: امرأةٌ حِيكَى. ويدلك على أنها فُعْلَى أنه لا يكون فِعْلَى صفةً.

ومثل ذلك (قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ) [النجم: ٢٢] فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فَعْلَى اسماً وبين فَعْلَى صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام وذلك قولهم: شَرْوَى وتَقْوَى في الأسماء. وتقول في الصفات: صَدْيَا وخَزْيَا، فلا تقلب فكذلك فرقوا بين فُعْلَى صفة وفُعْلَى اسما فيما الياء فيه عين، وصارت فُعْلَى ههنا نظيرة فَعْلَى هناك ولم يجعلوها نظيرة فَعْلَى حيث كانت الياء ثانية ولكنهم جعلوا فُعْلَى اسماً بمنزلتها..."[١].

إن سلامة الياء في الصفة وقلبها واوًا في الاسم خاضع لمبدأ الخفة والثقل حيث أُجْرِيَ الاسم لخفته مجرى ما تُجُنِّبَ في الصفة[٢]، فكانت "سلامة الياء في الصفة أولى، لأن الصفة أثقل من الاسم والياء أخف من الواو فجعل لفظ الخفيف للثقيل"[٣]، وهذا ضرب من التعادل بين خفة الاسم وثقل الصفة.

وجريًا على هذا المبدأ نفسه تُسكَّن عينُ الصفة[٤] في نحو: صَعْبَة وصَعْبات، وذلك في مقابل نحو: شَرْبَة وشَرَبات اسمًا[٥]، وتعليل هذا التسكين الذي نَصَّ عليه سيبويه في الصفة نجده في قول الرضي: "وأما الصفات فنحو:

---

(١) الكتاب: ٣٦٤/٤.

(٢) انظر، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٧١/٥.

(٣) المرجع السابق: ٢٧١/٥، وانظر، المنصف: ١٥٧/٢، ١٥٨.

(٤) انظر، الكتاب: ٦٢٦/٣، ٦٢٧، وأصل نصّ سيبويه في تعليقه على وزن (فَعْل) صفةً حين يجمع بالألف والتاء: "وليس شيء من هذا يمتنع من التاء، غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة" [٦٢٧/٣].

(٥) هو مثال ابن جني في المنصف: ١٦١/٢.

صَعْبات وحُلْوات وعِلْجات تُسكَّن للفرق، وتسكينها أولى من تسكين الأسماء، لأن الصفات أثقل"[1].

ولكن من أي وجهٍ كان الوصف أثقل من الاسم؟ يجيب الرضيّ عن ذلك بأن "الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى"[2] باعتبار جريان الوصف على الفعل[3]، والفعل مُثْقَلٌ بدلالة الحدث والزمن فكذا الوصف. أما الاسم فخالصٌ للدلالة على الذات فحسب. وهذا وجه القلْب المذكور في بنية الاسم، وتسكين العين في بنية الصفة على نحو ما نَصَّ سيبويه وفَسّره النحاة بعده.

(ب) الفرق في الجمع والتأنيث والتصغير:

قَرَّرَ سيبويه أن الجمع حَدٌّ من الحدود الفارقة بين الوصف والاسم فالأول بابه جمع السلامة بالواو والنون، والثاني بابه التكسير، "لأن الواو والنون يُقْدَر عليهما في الصفة ولا يُقْدَر عليهما في الأسماء، لأن الأسماء أشدُّ تمكنا في التكسير"[4].

والوجه في سلامة الصفة بالواو والنون أنها "تجري على الفعل، والفعل يلحقه الضمير المذكر والمؤنث، فالجاري عليه تلحقه علامة التذكير وعلامة التأنيث، وإذا لحقته العلامتان لم يكن بُدٌّ من السلامة، كقولهم: قائم وقائمون، وقائمة وقائمات"[5].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١١٣، ١١٤

(٢) المرجع السابق: ٢/١٦٠.

(٣) انظر، المنصف: ٢/١٦١.

(٤) الكتاب: ٣/٦٣٠.

(٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/٣٧٠.

وشرطُ الوصفِ المُذَكَّر أن يكون للآدميين[1] فيما "كان مذكره على بِنْيَة مؤنثه، وكان في المؤنث الهاء ولم تكن في المذكر"[2]، يقول سيبويه في تطبيق هذين الشرطين: "واعلم أنه ليس شيء من ذا [أي: من الصفة] يكون للآدميين يمتنع من الواو والنون. وذلك قولهم: ظريفون وطويلون ولبيبون وحكيمون"[3]، ويقول: "وأمَّا ما كان (فَعَّالا) فإنه لا يكسَّر، لأنه تدخله الواو والنون فيستغني بهما ويجمع مؤنثه بالتاء، لأن الهاء تدخله"[4].

وبين الآدمية (العقل) والنوع (التذكير والتأنيث) سببٌ، فأصل التذكير والتأنيث في اللغة جارٍ على الآدميين لذا رأى بعض أهل اللغة والنحو أن "تأنيث البهائم دون تأنيث الآدميين"[5].

وإذا كان سيبويه قد قرر – من قبلُ – أصالة اسمي الفاعل والمفعول في باب الوصف لقوة جريانهما على الفعل، فإن هذا ما هيأهما للتعادل مع الفعل في احتمال (الواو والنون) تذكيرا وما يقابله (الألف والتاء) تأنيثًا، "فقوله: قائم وقائمة، وذاهب وذاهبة، ومنطلق ومنطلقة. تقول في جمع (منطلق) (منطلقون)، وفي (منطلقة) (منطلقات)، وفى (قائم) (قائمون)، وفي (قائمة) (قائمات). وذلك أن هذا الباب لما جرى على الفعل شبِّه لفظُ جمعِه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع، لأن الفعل يسلم، ويتغير ما اتصل به فيجعل (منطلقون) كقولك

(١) يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس شيء من هذا إذا كان للآدميين يمتنع من أن تجمعه بالواو والنون. وذلك قولك: صَعْبون وخَذْلون" [٣/٦٢٧]، وهو ما اصطلح عليه النحاة بعد سيبويه بـــ"العاقل".

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/٣٨٦.

(٣) الكتاب: ٣/٦٤٨.

(٤) المرجع السابق: ٣/٦٤٠، ٦٤١.

(٥) المصباح في علم النحو: ١٠٣.

(ينطلقون)، و(مكرمون) بمنزلة (يكرمون)، و(قائمون) بمنزلة (يقومون)، و(منطلقات) بمنزلة (ينطلقن)، و(ذاهبات) بمنزلة (يذهبن) لسلامة لفظ الفعل"(١).

وفي هذا دلالة على أن الجمع بـ(الواو والنون) لا (الألف والتاء) هو موضع تمكين الوصف في باب جمع السلامة، لأن:

١-(الواو والنون) شركةٌ بين الفعل والصفة، نحو: (ينطلقون ومنطلقون)، وقصرٌ عليهما لا ينازعهما فيها اسمُ الجنس الجامد، فضلا عن أن نون جمع السلامة (ذاهبون) عِدْلُ تنوين المفرد (ذاهبٌ)، ولا يخفى ما بينهما من تجانس صوتيّ وتركيبيّ، فكلاهما – مثلا – مانعٌ الإضافة.

٢-(الألف والتاء) غير متعادلة في الفعل والصفة، إذ تقبلها الصفة نحو (منطلقات). ويأباها الفعل مُؤْثِرًا (نون النسوة) نحو (ينطلقن)، فضلا عن أن اسم الجنس الجامد ينازع فيها الصفة(٢)، كما يخرج عن حدِّ التكسير إلى الجمع بـ(الألف والتاء)، نحو: (سرادقات، وحَمَّامات، وإوانات)(٣)، ولهذا لم تكن (الألف والتاء) بالحدِّ الفصل كما هو حال (الواو والنون).

---

(١) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٨٦/٤، جدير بالذكر أن هذا التعادل بين الفعل والوصف الجاري مجراه هو الذي هيأ الوصف – في المستوى التركيبي – لمطابقة الموصوف مطابقة تامة من حيث النوع، والعدد، ولذا يطلق عليها ابن جني (الصفة المحضة) أو (الصفة الصريحة) [الخصائص: ٢٦٣/٣]، وتبعه في التسمية ابن عصفور [الممتع: ٥٢، ٥٣]، ويسميها ابن درستويه (الصفة الخالصة) [تصحيح الفصيح وشرحه: ٢٥٥].

(٢) انظر، الكتاب: ٦١٠/٣، ٦١١.

(٣) انظر، المرجع السابق: ٦١٥/٣.

وأدنى من ذلك درجة أبنيَةُ المبالغة والمشبهة، فهي "بمنزلة ما جرى على الفعل"[1]، لكنها لا تمتنع من الواو والنون إذا كانت بِنيَة المؤنث مفترقةً عن المذكر بالتاء، يقول سيبويه: "فأما (الفَعَّال) فنحو: شَرَّاب وقَتَّال. وأما (الفُعَّال) فنحو: الحُسَّان والكُرَّام، يقولون شَرَّابون وقَتَّالون وحُسَّانون وكُرَّامون. كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا مندوحة"[2]، ويقول: "وقالوا: مِسكينة شُبِّهَت بفقيرة، حيث لم يكن في معنى الإكثار، فصار بمنزلة فقير وفقيرة، فإن شئت قلت: مسكينون كما تقول فقيرون"[3]، ويقول: "وإن شئتَ قلتَ في خُمصان: خُمْصانون، وفي ندمان: ندمانون، لأنك تقول: ندمانات وخُمْصانات. وإن شئت قلت في عُريان: عُريانون، فصار بمنزلة قولك: ظريفون وظريفات، لأن الهاء أُلحقت بناء التذكير حين أردت بناء التأنيث"[4].

وإذا كان لفظ المذكر والمؤنث في الوصف – كما بَيَّن سيبويه – لا فرق بينهما إلا التاء[5]، فإن "الغالب في الأسماء الجوامد أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كَعَيْرٍ وأتان، وجمل وناقة، وحصان وحجراء، ويستوي مذكرها ومؤنثها، كبشر وفرس"[6]، وهذا ما نجده في باب التكسير[7] لدى سيبويه، فقَلْبُ هذا الباب هو اسم الجنس الجامد بنوعيه المذكر والمؤنث، وذِكْرُ الوصفِ فيه عارضٌ، وهو من باب الصفة التي

---

(١) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٨٦/٤.

(٢) الكتاب: ٦٤١/٣.

(٣) المرجع السابق: ٦٤٠/٣.

(٤) المرجع السابق: ٦٤٦/٣

(٥) انظر، المرجع السابق: ٦٤٦/٣، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٨٦/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٠٧/٢.

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٤٢/٤.

(٧) انظر، الكتاب: ٥٦٧/٣، وما بعدها.

ضارعت الاسم، أي: أُستُعْمِلَت استعماله، ومن ذلك قول سيبويه: "وأما ما كان صفة فأجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعْلان) كما يبنونها، وذلك: راكب ورُكبان، وصاحب وصُحبان، وفارس وفُرسان، وراعٍ ورُعيان. وقد كسَّرُوه على (فِعَال)، قالوا: صِحاب حيث أجروه مجرى فَعِيل"[1].

وإذا كان التكسير قد اقتحم بِنْيَة الصفة لاستعمالها استعمال الأسماء كما قرر سيبويه في غير موضع، فهل كان لبِنْيَة بعض الصفات أثرٌ في اجتذابها للاسمية ومن ثم قبولها التكسير؟

نعم.. وهذا الإيجاب بادٍ في معالجة سيبويه لجمع الصفة تكسيراً، وتفصيلُ ذلك أن افتقاد هاء التأنيث الفارقة لبِنْيَة الصفة المؤنثة عن بِنْيَة المذكر تُؤذن بمفارقة الفعل، وذا يجعلها أكثر عرضةً للاسمية، "فكل صفة لا يلحقها التاء، فكأنها من قبيل الأسماء"[2]، والقصدُ (التاء الفارقة) بين المذكر والمؤنث المتطابقين بِنْيَةً وإلا فنحو تاء (خليفة) ليست بمانعةٍ من التكسير، يقول سيبويه: "وقالوا: خليفة وخلائف فجاءوا بها على الأصل. وقالوا خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليف حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير"[3].

(١) المرجع السابق: ٦١٤/٣، وقد عرض سيبويه غير ذلك من الصفات التي كُسِّرت لاستعمالها استعمال الأسماء، نحو: "حَمولة وحمائل، وحَلوبة وحلائب، ورَكوبة وركائب" [٦١١/٣]، "وأجدل وأجادل، وأخيل وأخايل" [٦١٣/٣]، وقد فَصَّلَ ذلك تفصيلا في "باب تكسير الصفة للجمع" [٦٢٦/٣ – ٦٥٠].

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٤٣/٤.

(٣) الكتاب: ٦٣٦/٣.

أما التاء اللاحقة بما استوى فيه المذكر والمؤنث، فقد مُنِع (الواو والنون) وإن لم يُمنَع (الألف والتاء)، يقول سيبويه :"أما رَبْعَة فإنهم يقولون: رجالٌ ربَعات ونسوة ربَعات، وذلك لأن أصل رَبْعَة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث، فوصفا به، ووُصف المذكر بهذا الاسم المؤنث، كما يوصف المذكرون بخمسة حين يقولون: رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر"(١)، "وقالوا: امرأة فَروقة وملولة جاءوا به على التأنيث كما قالوا: حَمولة. ألا ترى أنه سواء في المذكر والمؤنث والجمع فهي لا تُغيَّر كما لا تُغيَّر حَمُولة، فكما كانت حَمُولة كالطَّرِيدة كان هذا كَرَبْعَة"(٢).

ويسري هذا المبدأ على (التاء) اللاحقة بالصفة ليُذْهَب بها مذهبَ الأسماء في تفسير السيرافي(٣)، أو لنقلها إلى الاسمية في تفسير الرضي(٤). وذلك قول سيبويه: "وتقول: شاة ذَبِيحٌ، كما تقول: ناقة كَسِيرٌ. وتقول: هذه ذَبِيحةُ فلانٍ وذَبِيحتُك. وذلك أنك لم ترد أن تُخبر أنها قد ذبحت ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حَيَّة فإنما هي بمنزلة ضَحِيةٍ. وتقول: شاةٌ رَمِيٌّ إذا أردت أن تخبر إنها قد رميت. وقالوا بئس الرَّمِيَّة الأرنب، إنما تريد بئس الشيء مما يرمَى، فهذه بمنزلة الذبيحة. وقالوا: نعجةٌ نطيحٌ ويقال نطيحةٌ شبهوها بسمينٍ وسمينةٍ. وأما الذبيحة فبمنزلة القَتوبة والحَلوبة، وإنما تريد هذه مما يُقْتَبُون وهذه مما يَحْلُبُون، فيجوز أن تقول: قَتُوبَةٌ ولم تُقْتَب، ورَكُوبةٌ ولم تُركَب، وكذلك فَرِيسة الأسد بمنزلة الضَّحِية، وكذلك أَكِيلة السبع"(٥).

---

(١) المرجع السابق: ٦٢٧/٣.

(٢) المرجع السابق: ٦٣٨/٣.

(٣) انظر، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٩٤/٤.

(٤) انظر، شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٥) الكتاب: ٦٤٧/٣، ٦٤٨.

أما فقدان (التاء الفارقة) في بِنْيَة الوصف، فيفتح الباب واسعًا للتكسير ليقتحم بنية الصفة، ويتجلى غياب (التاء) - كما بَيّن سيبويه - في أربعة مواضع:

الأول: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: فَعُول كـ(صَبُور وصُبُر)[١]، وفَعِيل كـ(جَدِيد وسَدِيس) شُبِّه بفَعُول ومثلهما فُعَال[٢]، وفِعَال كـ(دِلات ودُلُت)[٣]، ومِفعال كـ(مِكْثار ومَكَاثِير)[٤]، ومِفْعَل كـ(مِدْعَس ومَداعِس)[٥]، ومِفْعِيل كـ(مِحْضير ومَحاضير)[٦]، وكذا "(فَعِيل) إذا كان في معنى مَفْعُول، فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعُول، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع فَعُول، لأن قصته كقصته وإذا كسَّرته كَسَّرته على فَعْلى. وذلك: قَتيل وقَتلي، وجَرِيح وجَرْحى، وعَقِير وعَقْرى، ولَديغ ولَدْغى.

وسمعنا من العرب من يقول قُتلاء، يشبهه بظَرِيف، لأن البناء والزيادة مثل بناء ظَرِيف وزيادته"[٧].

الثاني: ما استعمل مختصًا بمؤنث، نحو: حاسر وحَواسر، وحائض وحَوائض[٨]. وكذا ما جاء على "(مُفعِل) الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يكسَّر. وذلك: مُطْفِل ومَطَافِل، ومُشْدِن ومَشَادِن. وقد قالوا على غير

---

(١) انظر، المرجع السابق: ٣/٦٣٧.

(٢) انظر، المرجع السابق: ٣/٦٣٨.

(٣) انظر، المرجع السابق: ٣/٦٣٩.

(٤) انظر، المرجع السابق: ٣/ ٦٤٠.

(٥) انظر، المرجع السابق: ٣/٦٤٠.

(٦) انظر، المرجع السابق: ٣/٦٤٠.

(٧) المرجع السابق: ٣/٦٤٧.

(٨) انظر، المرجع السابق: ٣/٦٣٣.

القياس: مَشَادين ومَطَافيل، شبّهوه في التكسير بالمَصْعُود والمَسْلُوب، فلم يجز فيهما إلا ما جاز في الأسماء إذ لم يُجمعا بالتاء"[١].

الثالث: ما غلب استعماله على المذكر، نحو :"عُوَّار وعَواوير، شبهوه بنُقَّازٍ ونَقَاقِيزَ. وذلك أنهم قلَّما يصفون به المؤنث"[٢].

الرابع: ما غلب استعماله لمُعيّن، نحو: أخيل وأخايل، وأجدل وأجادل[٣]، ومنه ما كان أصله صفة على (فاعل)، فأجري مجرى الأسماء فذا يُكسَّر على (فُعْلان)، نحو: راكب ورُكبان، وصاحب وصُحبان، وفارس وفُرسان، وراعٍ ورُعيان[٤]، وقد فَسَّره الرضيّ بنوعِ اختصاصٍ، ذلك أن (راكب) مختص براكب البعير، و(فارس) مختص براكب الفرس، و(راعٍ) مختص براعي نوعٍ مخصوص، وهذا ليس طريق الفعل[٥] الذي يفيد عموم الجنس.

وهذا الاختصاص – من حيث كونه يناقض دَلالة الفعل – يجتذب كل وصفٍ يلابسه إلى الاسمية، سواء وُجدت (التاء) في بنيته أو لا، كما مَرّ في

---

(١) المرجع السابق: ٦٤٢/٣.

(٢) المرجع السابق: ٦٤١/٣، وقد زاد الرضي في تفسير ذلك قائلاً: "وإنما قالوا في عُوَّار وهو الجبان: عواوير، لجريه مجرى الأسماء، لأنهم لا يقولون للمرأة: عُوَّارة، لأن الشجاعة والجبن في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال، فشبهوا عُوَّاراً وعواوير بُكلَّاب وكلاليب". [شرح شافية ابن الحاجب: ١٧٨/٢، ١٧٩] وهذا مما يمكن اعتباره معادلا للصفة المختصة بالمؤنث، وإن كان أقل شيوعًا. وفيهما اختلاف لأن الصفة المختصة بالمؤنث غرزية، فهي قصرٌ على المؤنث. أما صفة المذكر فمعنوية، غالبةٌ عليه ولا يمتنع أن ينازعه فيها – ولو على قلة – المؤنث.

(٣) انظر، المرجع السابق: ٦١٣/٣.

(٤) انظر المرجع السابق: ٦١٤/٣.

(٥) انظر، شرح شافية ابن الحاجب ١٥٢/٢.

مثل: الذَّبيحة والضحية والرميَّة والنطيحة والأكيلة والفريسة، ويدخل في هذا الباب أيضًا: "مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشئوم ومشائيم، ومسلوخة ومساليخ، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن"[١].

إذن وجود (التاء الفارقة) بين مؤنث الوصف ومذكره علامة صرفية قاطعة في إثبات الوصفية، وموطئةٌ للجمع بالواو والنون، بمعنى أن ذلك الوصف ما زال يجري مجرى الفعل، بل إن تسلل هذه (التاء) للفصل بين مؤنث اسم الجنس الجامد ومذكره لا يكون إلا توهمًا للوصفية لأصالتها في هذا الباب، يقول سيبويه: "فقالوا: فصيلٌ حيث قالوا: فصيلة، كما قالوا: ظريفة وتوهموا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمه"[٢]، ويزيد من قوة هذا التوهم تطابُق بِنْيَة المذكر والمؤنث.

وهذه (التاء الفارقة) أمثل ما تكون في اسمي الفاعل والمفعول لقوة جريانهما على الفعل بخلاف بِنْيَة المشبهة التي تفارق لفظ الفعل، ولذا كانت أقرب للتحول إلى الاسمية من سابقيها، ومن ثم كان "تكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي، إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظًا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه، وأما اسم المفعول فأجري لأجل الميم في أوله مُجرى اسمي

---

(١) الكتاب: ٦٤١/٣.

(٢) المرجع السابق: ٦٠٥/٣، ومن باب التعادل في هذه المسألة أن بعض الصفات جاء مؤنثها على صيغة مخصوصة تختلف عن بنية مذكرها، كأننا إزاء ارتجال في باب الاسم، كما في الصفة المشبهة "وهو ما اشتركا [أي: المذكر والمؤنث] فيه من حيث المعنى، ولم يشتركا من حيث اللفظ، وذلك نحو: كبر الردف فيقال منه للمذكر: رجل آلى، وللمؤنث: امرأة عَجْزاء". ارتشاف الضرب: ٢٣٤٨/٥.

الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في التكسير"[1]، يعزز هذا أن وزن مَفْعُول – كما نصَّ سيبويه – مفقودٌ في الأسماء[2].

فقدانُ هاء التأنيث – بمصطلح سيبويه – لوظيفتها الفارقة أو غيابها عن بِنْيَة الوصف إيذانٌ بخروجه عن الفعلية، ومنعه الواو والنون، ومن ثم يدخله الوهن بمضارعته الاسم فيُبْتلَى بالتكسير. ووجه الوهن الذي يعتوره أن التكسير لا يرقى به إلى مرتبة الاسم المحض لعدة أسباب:

أولها: أنَّ الوصفَ دَخَلَ التكسير من باب القياس على الاسم، ومنه قول سيبويه: "وقالوا: خَصِيّ وخِصْيان، شبهوه بظِلْمانٍ، كما قالوا: خُلْقانٌ وجُدْعان شبهوه بحُملان، إذا كان البناء واحدًا"[3]، فضلا عن أن القياس والاطراد أقعد في تكسير الصفة، وهذا يتنافى وأصالة هذا الجمع في السماع[4].

ثانيها: أنَّ تكسيرَ الوصف لا يمنع وقوع بعضه تابعًا لموصوف، "وذلك قولك: جِمالٌ بَوازِلُ، وجِمَالٌ عَواضِهُ"[5]، ومثلهما (الهواطل، والكوامل) في قول النابغة:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ، وَقَدْ غَيَّرَ البِلَى ... مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

أُسَائِلُ عَنْ سُعْدَى، وَقَدْ مَرَّ بَعْدَنَا ... على عَرَصَاتِ الدَّارِ، سَبْعٌ كَوَامِلُ[6]

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: ١١٧/٢.

(2) انظر، الكتاب: ٢٧٢/٤، وفيه يقول سيبويه: "وأما الميم فتلحق أولاً فيكون الحرف على (مَفعُول)، نحو: مضروب. ولا نعلمه جاء اسمًا".

(3) المرجع السابق: ٦٣٥/٣.

(4) انظر، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٩/٢.

(5) الكتاب: ٦٣٣/٣.

(6) ديوانه: ١١٥.

ثالثها: الأصل في التكسير عدم احتمال الضمائر، لكن تكسير الصفة لا يمنعها ذلك ألبتة بدليل إعمال بعضها مُكَسَّرةً، يقول سيبويه: "ومما يجري مجرى فاعِلٍ من أسماء الفاعلين فَواعلُ، أجروه مُجرى فاعلةٍ حيث كانوا جمعوه وكَسَّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلاتٍ. فمن ذلك قولهم: هُنَّ حواجُّ بيتَ الله. وقال أبو كبير الهذليّ:

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وَهُنَّ عَواقِدُ حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وقال العجّاج:

أوالفًا مكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[1]

وقد جعل بعضهم (فُعَّالا) بمنزلة (فَوَاعِلَ)، فقالوا: قُطَّانٌ مكةَ، وسُكّانٌ البلدَ الحرامَ، لأنه جمعٌ كفواعِلَ"[2].

ابتلاء الوصف بالتكسير – وإنْ كان توهينًا لفعليّته – لا يُمَكِّنُه تمكين اسم الجنس الجامد في كل أحواله، كما أنه لا ينزع منه كل سمات الوصفية نزعا، فيبقى بينَ بينَ.

ما زال سيبويه يفصل في أبنيته بين تكسير الاسم والصفة، تأكيدا للفرق وبيانا لعدم الاستواء ولو كان وزن الجمع واحدا، يقول: "ويكون على مَفَاعِل ومَفَاعِيل في الاسم والصفة ولا يكون هذا وما جاء على مثاله إلا مُكَسَّراً عليه الواحد للجمع. فما كان منه في الاسم فنحو: مَسَاجِدَ ومَنَابِرَ ومَقَابِرَ ومَفَاتِيحَ

(١) وقد رواه سيبويه [٢٦/١] بوضع (قواطنًا) موضع (أوالفًا).

(٢) الكتاب: ١٠٩/١، ١١٠.

ومَخَارِيقَ. وأما الصفة فنحو: مَداعِس ومَطافِل ومَكَاسِب ومقَاوِل ومكَاسِيب ومكَارِيم ومَنَاسِيب"(١).

والأصل عند سيبويه أن لتكسير الصفة أوزانًا تَفْرقها عن الاسم وإن اشتركا في بعضها، وفي هذا يقول: "أما ما كان فَعْلاً فإنه يكسر على فِعَالٍ ولا يكسر على بناء أدنى العدد الذي هو لفَعْلٍ من الأسماء، لأنه لا يضاف إليه ثلاثةٌ وأربعةٌ ونحوهما إلى العشرة وإنما يوصف بهن فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صَعْبٌ وصِعَابٌ وعَبْلٌ وعِبَال وفَسْلٌ وفِسَالٌ وخَدْلٌ وخِدَالٌ. وقد كسروا بعضه على فُعُول. وذلك نحو: كَهْلٍ وكُهُولٍ. وسمعنا من العرب من يقول: فَسْلٌ وفُسُولٌ، فكسَّروه على فُعُول كما كَسَّروه عليه إذ كان اسماً وكما شركت فِعَالٌ فُعُولاً في الاسم"(٢).

ويقول: "وسمعنا من العرب من يقول: قومٌ صُدْق اللقاء والواحد صَدْق اللقاء. وقالوا فرسٌ وَرْدٌ وخيلٌ وُرْدٌ. وقد كَسَّروا ما استعمل منه استعمال الأسماء على أَفْعُلٍ، وذلك: عَبْدٌ وأَعْبُدٌ. وقالوا: عَبيدٌ وعِبَادٌ، كما قالوا: كَلِيبٌ وكِلابٌ وأَكْلُبٌ"(٣).

ويقول: "وأما أَفْعَل إذا كان صفة فإنه يُكَسَّر على فُعْلٍ... وذلك أَحْمَر وحُمْرٌ وأَخْضَر وخُضْرٌ وأَبْيَض وبِيضٌ وأَسْوَد وسُودٌ. وهو مما يُكَسَّر على فُعْلانٍ، وذلك: حُمْرانٌ وسُودَانٌ وبِيضَانٌ وشُمْطَانٌ وأُدْمَانٌ. والمؤنث من هذا يجمع على فُعْلٍ وذلك حَمْرَاء وحُمْرٌ وصَفْراء وصُفْرٌ.

---

(١) المرجع السابق: ٤/٢٥٠.

(٢) المرجع السابق: ٣/٦٢٦.

(٣) المرجع السابق: ٣/٦٢٨.

وأما الأَصْغَر والأَكْبَر فإنه يُكَسَّر على أَفَاعِل. ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأَحْمَرَ ونحوه لا تقول: رجلٌ أَصْغَرُ ولا رجلٌ أَكْبَرُ. سمعنا العرب تقول: الأَصَاغِرة كما تقول: القَشَاعِمة وصَيَارِفةٌ حيث خرج على هذا المثال، فلما لم يتمكَّن هذا في الصفة كتمكُّن أَحْمَرَ أجري مجرى أَجْدَلٍ وأَفْكَلٍ، كما قالوا: الأَبَاطِح والأَسَاوِد حيث استعمل استعمال الأسماء"[١].

وهذا الفصل أبين ما يكون تطبيقه عند سيبويه في تكسير ما استُعْمِلَ من الصفة علَمًا، يقرر سيبويه ذلك قائلا: "وإذا سميت رجلاً أو امرأة بشيء كان وصفا ثم أردت أن تُكَسِّرُه كَسَّرْتَه على حد تكسيرك إياه لو كان اسماً على القياس. فإن كان اسماً قد كَسَّرَتْه العرب لم تجاوز ذلك. وذلك أن لو سميت رجلاً بسعيدٍ أو شريفٍ جمعته كما تجمع الفَعِيل من الأسماء التي لم تكن صفةً قط فقلت: فُعْلانٌ وفُعُلٌ إن أردتَ أن تُكَسِّرَه كما كَسَّرت عَمْراً حين قلت: العُمور"[٢].

ومن أمثلة ذلك قول سيبويه: "وإن سميتَ رجلا بأحمر، فإن شئت قلت: أحمرون وإن شئت كَسَّرْتَه فقلت: الأحَامِر، ولا تقول: الحُمْر لأنه الآن اسمٌ وليس بصفة، كما تجمع الأرانب والأرامل كما قلت: أداهم حين تكلمت بالأدهم كما يكلّمُ بالأسماء، وكما قلت: الأباطح"[٣].

(١) المرجع السابق: ٣/٦٤٤.

(٢) المرجع السابق: ٣/٤٠٢، وفي موضع آخر يقول سيبويه: "وإذا جاءت صفة قد كُسِّرت كتكسيرهم إياها لو كانت اسماً ثم سميت بها رجلا كَسَّرته على ذلك التكسير، لأنه كُسِّرَ تكسير الأسماء فلا تجاوزنَّه" [٣/٤٠٢].

(٣) المرجع السابق: ٣/٣٩٨.

وإذا كان التكسير والتصغير من وادٍ واحد في تمكن الاسمية، فإن الصفة الجارية على الفعل يمتنع تصغيرها، "لأن الفعل لا يُحقَّر، وإنما تُحقَّر الأسماء، لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة"[1].

وما جرى على الفعل من الصفات ينالها حكمه إلا أن تضارع الصفة الاسم فيجوز– حينئذ – تصغيرها، يقول سيبويه: "واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيدًا، وهو ضويربُ زيدٍ، إذا أردتَ بضاربِ زيدٍ التنوين، وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد"[2].

لم يكن إذن اقتحام التكسير والتصغير بنيةَ الصفة إلا مدخلا لبيان الفرق بين الاسم والصفة كما ورد في الكتاب، إذ يظهر جليًّا أن سيبويه يستبطن السمات الجوهرية للنقيضينِ: الاسم والصفة، فلا تتجلَّى هذه الفروق لديه صراحة إلا حين تنتزع الصفة – على وجهٍ من الوجوه – سمةً أصيلةً للاسم، فحينئذٍ يرسم الحدود الفاصلة بينهما، ويُصَرِّحُ بمواطن المخالفة، وظاهرٌ – عَبْرَ البحث – أن تلك سُنَّتُه التي لا تتخلّف في بيان الفروق بينهما تركيبيًّا ودلاليًّا وصرفيًّا.

(١) المرجع السابق: ٣/٤٧٨.

(٢) المرجع السابق: ٣/٤٨٠.

الخاتمة والنتائج

أثبت البحث أن سيبويه ميّز تمييزًا واضحًا بين الاسم والصفة. الأول مُمَثلا في فرده النمطي (اسم الجنس الجامد)، والثاني ممثلا في الصفة التي تجري مجرى الفعل (اسم الفاعل والمفعول) وما هو بمنزلة الفعل.

كما أثبت أن سيبويه ذكر تفصيلا – عبر صفحات الكتاب – الفروق المائزة بين الاسم والصفة تركيبيًّا ودلاليًّا وصرفيًّا، وقد عمل الباحث على جمع شتاتها ومعالجتها تفسيرًا وتحليلاً ضمن المحاور الثلاثة المذكورة، ويمكن إيجاز أهم هذه الفروق فيما يلي:

الاسم (اسم الجنس الجامد)	الوصف (الجاري مجرى الفعل)
١. يدل – أصالة – على ذات مادية (مرئية) محددة، ثابت له سمة الاختصاص الدلالي، خالٍ من أي معنى وصفي.	يدل على معنى مُحَال إلى ذات سابقة، مذكورة أو مُقَدَّرة، ولذا تخلو – في ذاتها – من الاختصاص الدلالي.
٢. مستقلٌ وضعًا وتركيبًا.	تابعٌ وضعًا وتركيبًا.
٣. بريءٌ من أي دلالة على الزمن والحدث.	مُثقلٌ بدلالة الحدث والزمن.
٤. يلي العوامل أصالة.	لا يباشر العوامل على جهة الأصل.
٥. لا يعمل، فلا يحتمل ضميرًا.	يعمل عمل الفعل فيطلب معمولاً، ويحتمل ضميرًا.
٦. يعمل الاسم اللاحق بالوصف عمل المشبهة.	يمتنع عمل الوصف الذي يضارع الاسم دلاليًّا.

٧. يمتنع على الاسم اللاحق بالوصف مباشرة العامل.

يجوز للوصف الذي يضارع الاسم مباشرة العامل.

٨. يُعرَّف بـ(أل) لفظًا ومعنى.

يُعَرَّف بـ(أل) لفظًا، فيقبل مع تعريفه بـ(أل) الإضافة.

٩. يضاف إضافة لفظية ومعنوية.

إضافته لفظية، لتقدير التنوين فيه.

١٠. يجوز وصفه، فالموصوفيّة حَقٌّ تركيبي أصيل له.

لا يوصف، لجريانه على الفعل والفعل لا يوصف.

١١. قد يُبْنَى على حرفين (مُقَدَّرًا ثالثه).

لا يُبنَى على حرفين.

١٢. بنية الثلاثي أصلٌ فيه.

بنية الثلاثي مفقودة في اسمي الفاعل والمفعول، وما جاء من الصفات المشبهة ثلاثيًّا فرعٌ على الاسم.

١٣. الزيادة فيه غير مقيسة، والارتجال أصل فيه.

الزيادة أقعد في بنيته، والقياس أصل فيه.

١٤. الأصل في جمعه التكسير.

الأصل في جمعه السلامةُ بالواو والنون.

١٥. أصل تكسيره السماع.

تكسيره مقيسٌ على الاسم، أي إن القياس أقعد في تكسيره.

١٦. تكسيره تمكين له في الاسمية.

تكسيره لا يمنعه الوصفية ألبتة، بدليل إعماله مجموعًا، ووقوعه – حال تكسيره – نعتًا.

١٧. لا يخرج عن التكسير إلى الجمع بالواو

يخرج عن الجمع بالواو والنون إلى التكسير

والنون، ولو مؤولا بوصف.	حين يضارع الاسم.
١٨. تقبل بنيته التصغير، لأن التصغير نوع وصفٍ.	تمتنع بنيته على التصغير، لجريانه على الفعل والفعل لا يُصَغَّر.
١٩. التأنيث فيه مرتجل، ومغاير لبنية مذكره.	التأنيث فيه مقيس بزيادة (الهاء) على بنية مذكره.
٢٠. فَصلُ مؤنثه عن مذكره بالهاء على توهم الصفة، دون جمعه بالواو والنون.	الفصل بالهاء بين المذكر والمؤنث علامة صرفية قاطعة على الوصفية وقبول الواو والنون.

إن هذه الفروق الجليَّة والدقيقة بين الاسم والصفة التي قررها سيبويه تثبت أن القِسْمة الثلاثية الكلاسيكية للكلمة (اسم وفعل وحرف)[١] التي أُرْسِيَتْ منذ سيبويه لم تُغْفِل الخصائص الذاتية للأنواع الفرعية التي تندرج ضمن القِسْم الواحد. فالصفة – وإن كانت مدرجة في قسم الاسم[٢]– لا تستقل بنفسها قسمًا رئيسًا، ولكنَّ هذا لا يُخْلِيهَا من خصائص ذاتية: تركيبية ودلالية وصرفية تفصلها عن غيرها من أنواع الاسم الأخرى.

(١) انظر، الكتاب: ١٢/١.

(٢) انظر، المرجع السابق: ٢٤/٢، وفي هذا المعنى يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة"، ويشمل قسم الاسم لدى سيبويه: اسم الجنس الجامد والمشتقات والمصادر والظروف والضمائر وأسماء الإشارة... وغيرها، انظر في تفصيل ذلك: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢١٧– ٢٢٦.

وما زالت في نفس الباحث خشيةٌ من أن يقول: إنه لم يجد لدى نحاة العربية بعد سيبويه فيما قرره من فروق بين الاسم والصفة شيئا فارقا اللهم إلا مزيد تفسير وتوضيح وتقسيم.

* *

المصادر والمراجع

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، للدكتور محمود نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٣. الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه، للدكتور عبد الله بن ناصر القرني، مطبوعات جامعة أم القرى، الرابط:
http://www.mohamedrabeea.com/books/book١_٢٠٩.pdf

٤. ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨.

٥. الاستدراك على سيبويه، لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي، تحقيق الدكتور محمد كمال مهدي الشيخ، دار الهاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.

٦. الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، للدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٧. البسيط، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عَيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٨. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُستَوَيَه، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٩. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وآخرين، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٠. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

١١. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل لإبراهيم، دار المعارف، ط٢، د. ت.

١٢. شرح الأشموني بحاشية الصبان، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وآخرين، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور حسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

١٥. شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مَهْدَلي، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٧. كتاب شرح أبنية سيبويه، للإمام سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي، تحقيق الدكتور علاء محمد رأفت، دار الطلائع، ٢٠٠٣م.

١٨. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د. ت.

١٩. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٠. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عُبَادَة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢١. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٢. الممتع الكبير، لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠١٠م.

٢٣. المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وآخرين، مطبوعات وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٤. نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق الشيخ أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٥. النظرية اللغوية في التراث العربي، للدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

* * *